



PROVISIONAL
A/35/PV.107
15 May 1981
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الأربعاء ٤ آذار/مارس ١٩٨١ ، الساعة ١٣/٠٠

الرئيس : السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
شع : السيد مارينيسكو (رومانيا)
(نائب الرئيس)

— مسألة ناميبيا : [٢٧] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة
- (د) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(A/AC.109/611 و Corr.1 و A/AC.109/605 و Add.1 و A/AC.109/604 ؛ A/35/23(part IV))
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/35/24 و Corr.1 و Corr.2)
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/35/617)
- (د) مشاريع قرارات (A/35/L.50 الى A/35/L.59)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن أن الدول الآتية أسماؤها قد انضمت الى مقدمي مشاريع القرارات : بالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.50 : أفغانستان ، وأنفــــولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.51 : أفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.52 : أفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.53 : أفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.54 : استراليا ، وأفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفنلندا ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.55 : استراليا ، وأفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفنلندا ، وفولتا العليا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفنلندا ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.56 : استراليا ، وأفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفنلندا ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.57 : أفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وفولتا العليا ، والنيجر ؛ وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.58 : أفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وأخيرا ، بالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.59 : أفغانستان ، وأنفولا ، وبيبادوس ، وتوغو ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وفولتا العليا ، والنيجر .

السيد سانفسو مساك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) :

لقد انقضى ما يقرب من ١٥ سنة منذ أن أعلنت الجمعية العامة ، في قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا ، من أجل تمكين شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال . ومع ذلك ، لم تفلح منظماتنا بعد في ارقام جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا ، ولا يزال نظام الفصل العنصري يضطهد الشعب الناميبي ويستغل بوحشية ثروته . وعند افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين ، بينما سجل المجتمع الدولي انتصار شعب زمبابوى في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني ورُحِبَ بذلك الانتصار ، واحتفل رسميا بالذكرى العشرين للاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتضمن القرار [١٥١٤ (د - ١٥)] ، أصبنا بخيبة أمل كبيرة عندما رأينا أن الشعب الناميبي لا يزال يعاني جسديا وروحيا تحت النير الاستعماري الجائر الذي فرضه عليه نظام جنوب افريقيا طيلة ما يقرب من ٦٠ سنة . لذا ، فان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يساوره شعور عميق بخيبة الأمل ، وهو يشارك هذه المرة أيضا ، في مناقشة مسألة ناميبيا التي نأمل انها ستحل قريبا جدا بشكل مرضي .

ولكننا في نفس الوقت ، مضطرون أن نلاحظ أن بريتوريا ، بدلا من أن تستخلص العبرة من فشلها في محاولتها الرامية الى الاحتفاظ بزمبابوى " كدولة حاجزة " ، صعدت وطورت ، مرة أخرى ، طوال السنة الماضية ، الاجراءات القمعية تجاه الوطنيين الناميبيين ، وزادت في مناوراتها من أجل احباط أية مبادرة تهدف الى تسوية مسألة ناميبيا تسوية سلمية . وفي هذا الصدد ، شهدنا سلسلة من الأعمال غير الشرعية التي قام بها من جانب واحد نظام الأقلية العنصرية لجنوب افريقيا من أجل فرض تسوية داخلية مهما كان الثمن . وبينما تظاهر نظام الفصل العنصري بقبوله للمفاوضات بشأن تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في ناميبيا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، نظم انتخابات زائفة أدت الى انشاء جمعية تأسيسية مزعومة تتمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية كبيرة .

وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد أدان بشدة ، ورفض بشكل قاطع ، الاعتراف بهذه المسرحية ، فان النظام العنصري أصر مع ذلك على تكثيف استعداداته الادارية من أجل ادامة سياسة الفصل العنصري في ناميبيا ، عن طريق اقامة ما يسمى بـ " مجلس الوزراء " بصلاحيات تنفيذية

(السيد سانفسو مساك ، جمهورية

لاوالديمقراطية الشعبية)

في كل الميادين تقريبا . وثبتت هذه الحقائق كلها ، بوضوح ، أن تظاهر جنوب افريقيا بقبول الاشتراك في عملية التسوية عن طريق التفاوض قد نفعها خصوصا في خططها الخاصة بالتسوية الداخلية المتمثلة في اقامة حكومة عملية في ويندهوك ، واظهار الاحتلال العنصرى بمظهر الشرعية . واذ استطاع نظام جنوب افريقيا العنصرى أن يتصرف ، حتى الآن بفطرسة وتهكم كبيرين ، فانما ذلك يعود الى محاباة الأوساط الغربية من القوى الاستغلالية الأخرى . وفي الواقع ، من المعروف لدى الجميع أن البلدان الغربية الخمسة تتفاوض بصخب منذ ثلاث سنوات مع نظام الفصل العنصرى من أجل الوصول الى تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق المفاوضات . ومع ذلك ، اتضح ان هذه المفاوضات قد أعطت على وجه الخصوص ، مهلة لعنصرى بريتوريا لتدبير واستكمال خططهم الجديدة للتسوية الداخلية ، واضعاف موقف سوابو ، الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا . وان انشاء أحزاب سياسية عميلة كثيرة ، كمحاولة عقيمة لجعل هذه الاحزاب تتقاسم السلطة مع سوابو ، ان لم يكن احلالها محلها ، ينبثق مباشرة عن الخطة المشؤومة " لاستنزاف " سوابو في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد فقد ذهبت الوقاحة بجنوب افريقيا الى اتهام الأمم المتحدة بالانحياز ، وطلبت منها أن تسحب الاعتراف بسوابو بصفتها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الناميبى ؛ وبالإضافة الى ذلك ، ادعت ، بسخرية بأن النزاع في ناميبيا هو نزاع بين سوابو وما يسمى بالأحزاب الأخرى . ولكن ، من المعروف لدى الجميع أن كفاح الشعب الناميبى ، بقيادة مثله الوحيد سوابو ، هو كفاح ضد الاستعمار والاستغلال غير الشرعى والفصل العنصرى ، من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطنى . ومع ذلك ، فان فطرسة بريتوريا ولؤمها لم يزيدا عن كونهما قد رسخا اقتناعا باصرار جنوب افريقيا على إدامة الاحتلال غير الشرعى لناميبيا ، مستعملة كل الوسائل في سبيل تحقيق غايتها ، بما في ذلك القضاء على سوابو جسديا وسياسيا . وهذا بين ، في الوقت الراهن ، داخل ناميبيا ، بسبب زيادة المضايقة المنتظمة والمستمرة وتمذيتهم وحبسهم للوطنيين الناميبيين ، ولا سيما فيما يتعلق بأعضاء سوابو ، الذين كان ذنبهم أنهم كانوا من أجل ممارسة حقوقهم ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال . ويشكل حكم الاعدام ، الذى أصدرته وتمسكت به سلطات الاحتلال غير الشرعية ضد ماركوس كاتيكاس ، بالرغم من الاستنكار والاحتجاج العالميين ، أحد التدابير الرهيبة الهادفة الى القضاء على الكفاح العادل الذى يخوضه شعب ناميبيا بالاسل .

(السيد سانسو مساك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

والأكثر من ذلك ان جنوب افريقيا استطاعت ، بفضل تساهل الأوساط الامبريالية الغربية معها ، أن تستغل السنوات الثلاث ، التي استفرقتها المفاوضات ، من أجل تعزيز امكانياتها العسكرية في ناميبيا ، وشن هجمات عدوانية متكررة ، من هذا الاقليم ، ضد دول خط المواجهه المستقلة ، ولاسيما ضد أنفولا وموزامبيق اللتين لم تقوما الا بواجب نبيل وهو واجب التضامن مع الشعب الناميبي في كفاحه العادل من أجل استرجاع استقلاله . وان الهجمات العدوانية الأخيرة ، التي لا تحصى والتي تم القيام بها ضد هاتين الدولتين ، تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن في هذا الجزء من العالم . وان هذه الهجمات العدوانية دون سابق استفزاز ، التي تدينها بقوة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد رافقتها تصريحات مقلقة من جانب سلطات جنوب افريقيا تفيد بأن نظام بريتوريا العنصرى لن يتردد في اللجوء الى قدرته النووية اذا رأى ضرورة لذلك . وهناك من الأسباب ما يدعو الى الخشية ، نظرا لردود الفعل الجنوبية التي أبدتها حتى الآن النظام العنصرى باستمرار ، بأنه لن يتردد في شن حرب نووية من أجل ادامة سيطرته على الشعب الناميبي ، وممارسة نفوذه على بلدان الجنوب الافريقي الاخرى .

ولا تتميز سلطات جنوب افريقيا غير الشرعية في ناميبيا بطبيعتها العدوانية والقمعية فحسب ، ولكن أيضا باستغلالها الاجرامي ، بتواطؤ مع الشركات عبر الوطنية الامبريالية للموارد الطبيعية لناميبيا ، دون أن يقيم وزن للمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية للاقليم . ومن جهة أخرى ، فان جلسات الاستماع بشأن الأورانيوم الناميبي ، التي نظمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، قد كشفت النقاب عن التعاون الوثيق ، بين ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية في ناميبيا وبعض البلدان الغربية ، في استغلال الأورانيوم الناميبي وشراؤه .

اننا نندد ، بشدة ، بهذا التعاون غير الشرعي والخفي ، الذي سمح لأصحابه بأن يحققوا أرباحا فاحشة . وعليه ، فمن المألح جدا التمكين من التطبيق الصارم والكامل للمرسوم رقم ١ من أجل وضع حد بشكل نهائي للاستغلال المخزى لموارد ناميبيا الطبيعية ، والا فان هذه الثروات ستنفد بسرعة ، وسيصبح الشعب الناميبي ، عندما يحصل على استقلاله ، اكثر فقرا .

وفي هذا الصدد ، يجب على كل الحكومات ، ولاسيما البلدان الغربية التي لم تعترف بعد بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفته السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا الى حين نيلها

(السيد سانفسو مساك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

الاستقلال ، ان تعدل من موقفها وتقبل صحة الولاية التي أسندتها الجمعية العامة الى المجلس .
وبالاضافة الى ذلك ، عليها أن تتخذ التدابير التشريعية اللازمة لمعاقة جنوب افريقيا على نهبها
وجرائمها الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية الناميبية واستغلالها وتصديرها بدون ان من المجلس .
وعند ما قررت الجمعية العامة تأجيل النظر في مسألة ناميبيا في انتظار نتائج مؤتمر جنيف
التمهيدى بشأن مستقبل هذا الاقليم ، كانت تخامر وفدى شكوك جدية بخصوص النتائج الملموسة
التي يمكن توقعها من هذا المؤتمر . وهذا الشك له ما يبرره لأن جنوب افريقيا اتخذت باستمرار
موقفا سلبيا تجاه الامم المتحدة ، ولم تهتم أبدا بحل المسألة الناميبية .
وبالاضافة الى ذلك ، وفي أعقاب التصريح الذى أدلت به حكومة جنوب افريقيا قبل انعقاد
هذا المؤتمر ، ومفاده أن بلد هالن تكون له علاقة مباشرة بتنظيم الانتخابات في ناميبيا ، لم يعد
وفدى يؤمن بفائدة هذا المؤتمر . ومما يؤسف له ان هذا المؤتمر قد منى بالفعل بالفشل الذى
تتحمل جنوب افريقيا المسؤولية الكاملة عنه . ومما يؤسف له كذلك ان حماة جنوب افريقيا الغربيين
يتحملون معها كذلك مسؤولية الفشل لانهم لم يضغطوا ضغطا كافيا على حليفهم العنصرى .
ومع ذلك ، فلا بد ألا ننسى انه اذا كانت جنوب افريقيا قد قررت في النهاية الاشتراك
في اجتماع جنيف ، فلم يكن في نيتها حل مشاكل ناميبيا الرئيسية ، أى وقف اطلاق النار ،
وحصولها على الاستقلال ، بل كان هدفها هو المناورة من جديد بهدف تحويل انتباه المجتمع
الدولي عن مشاكل ناميبيا الحقيقية ، وكسب الوقت من أجل السماح لادارة جنوب افريقيا غير الشرعية
في ناميبيا بزيادة توطيد احتلالها لناميبيا . ومن ناحية أخرى ، فان الهدف الرئيسى لجنوب افريقيا ،
التي كانت قد قبلت الاشتراك في هذا المؤتمر ، كان على وجه الخصوص محاولة جعل ما يسمى
بتحالف تورنهال الديمقراطي يقبل على أنه السلطة الحقيقية في ويندهوك ، ومن ثم اضافة الصبغة
الشرعية الدائمة على احتلالها لناميبيا . ومما يستحق التأكيد هنا ان جنوب افريقيا لن تتمكن ، بأى
شكل من الأشكال ، أن تحقق خططها المشؤومة ، لأن المجتمع الدولي أدرك ، أكثر من أى وقت مضى ،
جوهر مشكلة ناميبيا . وان سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، قد أثبتت ، من
جهتها نضجها وحكمتها السياسية ، وكانت مستعدة أن تساهم بشتى الوسائل في التسوية السياسية
في ناميبيا ، وفقا للمشروع الذى قدمته الأمم المتحدة . ولكن ، للأسف لم تر حكومة جنوب افريقيا

(السيد سانغسو مساك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

فائدة ترجى من وراء هذا وعليه ، فإنه لم يكن للمواطنين النامبيين وممثلهم ، سوابويد من انتزاع استقلال ناميبيا عن طريق الكفاح في ساحة الوفي ، وهو الكفاح الذي يتمتع بتأييد متزايد القسوة ومتسع النطاق من جانب كافة الشعوب المحبة للمسلم والعدل .
وبعد ثلاث سنوات من المرافعة والوعود الفارغة ، ولاسيما بعد فشل مؤتمر جنيف الأخير ، يجب على الأمم المتحدة ألا تسمح لنظام بريتوريا العنصرى وحلفائه أن يستمروا في خداعها وتضليلها . ونظرا للمسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق منظمنا في قيادة ناميبيا الى الاستقلال ، فإنها تأخرت كثيرا في اتخاذ التدابير الملائمة التي طالب بها المجتمع الدولي كله ، منذ زمن طويل . ولم يسبب هذا التردد معاناة كبيرة للشعب النامبيي فحسب بل انه أيضا أثر تأثيرا خطيرا على حظوة الأمم المتحدة نفسها .

ويرى وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ان الوقت قد حان لكي تتخذ الجمعية العامة التدابير الفعالة الكفيلة باحباط كل مناورات وحيل جنوب افريقيا الخبيثة ، وضمان تحقيق تطلعات الشعب النامبيي الشرعية الى تقرير المصير والاستقلال ضمانا كاملا . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا كاملا اعلان وبرنامج عمل الجزائر ، ونعيد التأكيد على مطالبتنا لمجلس الامن بأن ينفذ بدون تأخير ، قراره ٤٣٩ (١٩٧٨) الذي أعلن بوضوح ، بموجبه ، انه سيضطر اذا لم تتعاون جنوب افريقيا معه ومع الامين العام في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن ناميبيا ، ولاسيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الى اتخاذ تدابير ملائمة ، بما في ذلك تلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . بيد أنه ليس هناك ، حتى الآن ، ما يثبت أن نظام جنوب افريقيا العنصرى قد امتثل لأحكام هذه القرارات ؛ بل انه ، بالعكس ، استمر في تحدى منظمنا بغطرسة متزايدة . أما بالنسبة الى الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن ، الذين شهدوا تصرف جنوب افريقيا اللامسؤول طيلة فترة انعقاد مؤتمر جنيف ، فإنهم يتوجب عليهم اذا رغبوا باخلاص أن تتال ناميبيا استقلالها حسب الجدول الزمني الذي حددته الامم المتحدة ، أن ينضموا الى جهود المجتمع الدولي من أجل فرض جزاءات اقتصادية شاملة ضد جنوب افريقيا . وفي حالة فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته لاتخاذ هذه التدابير ، فان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سيؤيد تأييدا كاملا طلب مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذي اجتمع في الآونة

(السيد سانفسو مساك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

الاخيرة في نيودلهي ، بالهند ، الداعي الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى وزراء الخارجية ، من أجل اعادة بحث مسألة ناميبيا ، واتخاذ التدابير الملائمة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وفي الختام ، يود وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يعيد التأكيد ، مرة أخرى ، على دعمه القوي للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي من أجل حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال في اطار وحدة البلد وسلامة أراضيه ، بما في ذلك خليج والفيس . ويجب على جنوب افريقيا أن تسحب فوراً وبصورة كاملة ، ادارتها وقواتها المسلحة المتمركزة بشكل غير شرعي في اقليم ناميبيا ، وان تعمل على تحويل السلطات الكاملة الى الشعب الناميبي من خلال سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد . ووفدى مقتنع بأن الجمعية العامة ستتحمل مسؤولياتها ، بجدارة ، فتساهم في تحقيق هذه الغايات .

السيد ألفارو (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : عندما قررت الجمعية

العامة ، في كانون الأول / ديسمبر الماضي ، أن تؤجل مناقشتها بشأن الحالة في ناميبيا ، كان من المأمول أن اجتماع ما قبل التنفيذ المنتظر عقده في جنيف سيشكل تقدما في العملية الطويلة المؤدية الى تحرير ناميبيا واستقلالها .

ومرة أخرى ، خيبت سلطات جنوب افريقيا هذه الآمال . وترى الحكومة النرويجية أن جنوب افريقيا يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل مؤتمر جنيف ، وما تبعه من وصول العطيية الانتقالية الى طريق مسدود .

وترفض الحكومة النرويجية عذر جنوب افريقيا لتبرير انهيار اجتماعات ما قبل التنفيذ ، أي عدم حياد الأمم المتحدة المزعوم . وحسب ما تحققنا منه ، فان الأطراف الأخرى المشتركة في المفاوضات بذلت كل جهد ممكن من أجل الوصول الى اتفاق . والآن ، فقد تم الوفاء بكل المطالب الجوهرية الأساسية التي قدمتها سلطات جنوب افريقيا في المفاوضات السالفة . وعليه ، فمن المؤسف جدا أن جنوب افريقيا قد تقدمت مرة أخرى بمطالب جديدة ، بمجرد ماسويت المشاكل السابقة .

ان اجتماع ما قبل التنفيذ لم يحقق هدفه الرئيسي ، الا اننا نشارك الأمين العام الرأى الذى أعرب عنه حينما لاحظ بأن الاجتماع كان مهما من نواح كثيرة . ولأول مرة ، اجتمع

المنظمة الشعبية لافريقيا الغربية (سوابو) وجنوب افريقيا حول مائدة المفاوضات للنظر في أمر تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وأبلغنا بتفاصيل الطريقة التي ستباشر بها الأمم المتحدة مسؤولياتها أثناء عملية التنفيذ . ولاسيما بالتغييرات التي ستجرى فورا في أعقاب الاتفاق على تنفيذ خطة الاستقلال .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن رضا حكومتي لما تحلت بهما سوابو من اعتدال ومرونة أثناء مفاوضات جنيف . وتود النرويج كذلك أن تشني على الأمين العام وممثله الخاص ومعاونيهما

لجهودهم التي لم تعرف الكلل التي بذلوها من أجل تسوية هذه المسألة على أساس انتخابات حرة وعادلة . ونحن مقتنعون انهم يستطيعون الاعتماد على الدعم المتواصل والاجماعي المقدم من

المجتمع الدولي في هذا المسعى المهم . ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لمنظمة الوحدة الافريقية ، ودول خط المواجهة ، ونيجيريا ، وفريق الاتصال المؤلف من البلدان الغربية الخمسة ، للنية

الحسنة والتعقل اللذين أظهرتهما أثناء المحادثات . وتود الحكومة النرويجية ، أن تعرب أيضا ،

في هذه المرحلة ، عن دعمها لخطة التسوية بصيغتها التي اقترحها فريق الاتصال واعتمدتها مجلس الأمن .

والسؤال المهم الذي نواجهه في هذه الدورة المستأنفة هو : وماذا بعد هذا ؟ علينا أن نناقش ما يجب أن نعمله في أعقاب فشل مؤتمر جنيف من أجل تنفيذ خطة مجلس الأمن . وفي رأى حكومتي ، يجب أولا التأكيد ، مرة أخرى ، على أن للأمم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه ناميبيا ، وأن هذه المسؤولية لا يمكن التخلي عنها الى حين الوصول الى تسوية مقبولة دوليا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وثانيا ، يجب أن نحاول أن نستغل أية نتائج ايجابية تمخض عنها مؤتمر جنيف مهما كانت ومن المهم للغاية أن تستأنف المحادثات في وقت مبكر ، بهدف ايجاد مخرج للمأزق الراهن . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة يجب ألا تتوانى في جهودها المبذولة لصالح شعب ناميبيا ، وحقه في تقرير المصير ، والاستقلال ، قبل أن تؤتي هذه الجهود ثمارها .

وثالثا ، ننضم الى الأمين العام في ندائه العاجل الموجه الى حكومة جنوب افريقيا لكي تستعرض ، بمنتهى العناية ، آثار اجتماع جنيف ، وتعيد النظر في موقفها ازاء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في أقرب وقت ممكن .

ورابعا ، نحث كذلك الأعضاء الخمسة في فريق الاتصال الغربي أن يواصلوا جهودهم من أجل تحقيق استقلال ناميبيا في وقت مبكر . فهذا الفريق هو صاحب خطة الأمم المتحدة . ونرى أن من الأهمية بمكان ، اليوم أكثر من أى وقت مضى ، أن يستمر فريق الاتصال في جهودهم من أجل التنفيذ المبكر للخطة .

وختاما ، يجب التأكيد على أن مسألة ناميبيا لها تأثير يتعدى حدود ناميبيا . سياسات جنوب افريقيا تشكل ، في الوقت الراهن ، تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي وما وراءه . وانا استمرت جنوب افريقيا في موقفها السلبي ، واستراتيجيتها القائمة على المراوغة تجاه خطة الأمم المتحدة ، فان المجتمع الدولي لن تكون له مندوحة من اللجوء الى تدابير دولية فعالة بموجب الميثاق .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : عندما أعلن ، في ربيع ١٩٧٨ ،

أن جنوب افريقيا قد وافقت على الخطة الغربية لاستقلال ناميبيا ، كانت هناك شكوك كثيرة فيما

يتعلق بصدق نظام جنوب افريقيا العنصرى . فالنتائج التي تم التوصل اليها خلال السنوات الثلاث الماضية من المفاوضات والمشاورات والمحادثات مع نظام جنوب افريقيا قد أكدت صحة هذه الشكوك . وليست هناك ضرورة لاستعراض كل المراحل العصبية التي مرت بها هذه العملية ، فالجمعية العامة تعرفها بالفعل . ولكن ، الواضح انه ، في حين أن الأطراف الأخرى المعنية مباشرة فواضحت بحسن نية ، استعملت جنوب افريقيا كل الأساليب المتيسرة لعرقلة تنفيذ خطة استقلال ناميبيا التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) واشتملت هذه الأساليب على استفزازات عنيفة موجهة الى الأطراف الأخرى في المفاوضات ، وتنظيم انتخابات من جانب واحد ، واتخاذ تدابير أخرى غير شرعية في الاقليم ، وادخال عناصر جديدة غير واردة في الخطة الغربية ، والمطالبة بتنازلات متزايدة من الأطراف الأخرى . وكانت محادثات جنيف ، المعقودة في كانون الثاني /يناير آخر ضحايا هذه الأساليب . وبهذه المناسبة ، عندما انتهت مناقشة كل القضايا الرئيسية اختلقت جنوب افريقيا ما يسمى بمسألة الحياد لتبرر رفضها التعاون في تحديد تاريخ لتنفيذ الخطة .

ويجب أن ينظر الى هذا الموقف العنيد ، الذى اتخذه نظام جنوب افريقيا العنصرية حول مائدة المفاوضات ، في اطار انشطته الأخرى في الجنوب الافريقي . وهذا النظام يسمى ، داخل ناميبيا ، الى فرض مجموعة من العملاء ينتحلون لأنفسهم صفة ممثلي الشعب ، ويشكلون ما يسمى بمجلس الوزراء . ولقد بقيت عصابة الخونة هذه في السلطة بفضل جيش الاحتلال ، الذى يواصل ويشدد حملة الارهاب والقمع في الاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، شهدنا في الآونة الأخيرة تصعيدا في الأعمال العدوانية ضد دول تحسب المواجهة الافريقية ، ولاسيما موزامبيق وأنغولا .

وتنذر هذه التطورات بالسوء ، عندما ينظر اليها مجتمعة . فرهان نظام بريتوريا فى جنيف ، ومتابعته لأنشطته غير القانونية في الجنوب الافريقي ، يدلان على طيشه المتزايد ، مما يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين .

ومن الضروري أن ترد الأمم المتحدة على ذلك بشكل حازم وحاسم . وجلي أن من واجب الأمم المتحدة ، التي تحملت مسؤولية الاقليم ، أن تبذل قصارى المجهود وأن تستخدم السلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها من أجل رفاهية الشعب الناميبى . وتواجه الأمم المتحدة تحديا مناوئا من جانب النظام غير الشرعي في الاقليم . وليست هناك مجازفة بمصير ما يقرب من مليون شخص

في ناميبيا فحسب ، بل كذلك بحظوة الأمم المتحدة نفسها ، والمدى الذي تستطيع بموجبه أن تلتزم بمبادئ الميثاق وأن تعمل من أجل من يوجدون في حمايتها . وتعتقد جامايكا انه يجب على الأمم المتحدة في الحالة الراهنة ، أن ترد على التحدي باتخاذ تدابير فعالة وحاسمة .

ويجب الضغط على جنوب افريقيا . وتعتقد حكومتى اعتقادا قويا بأن أكثر السبل ملائمة وفعالية هو اعتماد جزاءات اقتصادية شاملة ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى . ولقد حث على اتخاذ هذا الاجراء مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، والاجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في اديس ابابا في شباط/فبراير .

ويجب على مجلس الأمن ، الذى أنيطت به مسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، أن يستجيب لهذه الطلبات . فالجزاءات هي الآن السبيل الفعال الوحيد للضغط على نظام جنوب افريقيا من أجل انتهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وللسماع للشعب الناميبى بممارسة حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال . ولقد بذلت كل هذه المحاولات ولكن بدون جدوى . ويتحمل الاعضاء الغربيون الثلاثة ، الدائمون ، في المجلس ، مسؤولية خاصة في الوقت الراهن . فهم الذين أعدوا الخطة للتسوية عن طريق التفاوض ، ومن واجبهم أن يضغطوا على جنوب افريقيا لحملها على الانصياع . وفي هذا الصدد ، نذكر بقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) ، المتخذ في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، الذى طالب جنوب افريقيا بالتعاون مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي منطوق الفقرة ٦ من نفس القرار ، حذر مجلس الأمن جنوب افريقيا بأن عدم امتثالها سيرغم المجلس على الاجتماع فورا للشروع في اتخاذ الاجراءات الملائمة بموجب أحكام الميثاق ، بما في ذلك أحكام الفصل السابع منه ، بغية ضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات المذكورة آنفا .

ومن الواضح أن هذا التحذير الرسمي لم يكن له أى تأثير على نظام جنوب افريقيا . وقد حان الوقت لوضع هذا التهديد موضع التنفيذ .

ونحث الأعضاء الغربيين ألا ينساقوا وراء سياسة الأهل والأصدقاء و وراء المصالح المادية القصيرة الأجل ، وألا يستخدموا مرة أخرى النقض الثلاثي ، كما حدث في عام ١٩٧٥ . ومن المهم ، في الوقت الراهن سواء من الناحية المبدئية أو النفعية ، ألا تكون لأى بلد مصالح مع جنوب افريقيا . ويجب ألا يسمح لجنوب افريقيا بأن تكسب ماراهنت عليه عند ما عرقلت محادثات جنيف .

وإذا سمح لها بأن تمضي بسلام في هذا التحدى الصارخ ، فان الأمل ضعيف في أن يستطيع المجلس أن يلعب دورا فعالا في المسألة الناميبية .

وستواصل جامايكا ، من ناحيتها ، تقديم دعمها الثابت للكفاح البطولي الذى يخوضه الشعب الناميبى من أجل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثله الشرعى الوحيد . ونعيد التأكيد ، كذلك ، على دعونا لحماية السلامة الإقليمية لناميبيا ، ونعلن ، مرة أخرى ، ان خليج والفيس والجزر المقابلة لساحل ناميبيا جزء لا يتجزأ من الاقليم . وسيظل بلدى ملتزما بالتوصل الى حكم الأغلبية الحقيقى في ناميبيا حرة ومستقلة وموحدة . ويبدو أن تعنت نظام بريتوريا يقود الى حالة يعتمد فيها تحقيق هذه الأهداف على الكفاح المسلح للشعب الناميبى . ويجب على المجتمع الدولى ، بصفته أمينا على آمال ذلك الشعب وأمانيه الشرعية ، أن يستعد لتقديم الدعم السياسى والمادى اللازم له .

ويجب علينا ، كذلك ، أن نسعى الى وضع حد للاستغلال المؤسف للموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا من جانب المصالح الاقتصادية الغربية العاملة بصورة رئيسية من بعض البلدان الغربية . فأنشطتها المستمرة تساعد على المحافظة على النظام غير الشرعى في ناميبيا وتعزيمه وتساهم في احباط عملية تحقيق الاستقلال وتأخيرها .

وختاما ، أود أن أهنيء ، باسم وفدى ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا للعمل الذى أنجزه في السنة الماضية ، وأحبي في السفير بولوساكا قيادته البارزة . ومرة أخرى ، عرض المجلس على الجمعية عددا من التوصيات البناءة التى تحظى بتأييدنا .

السيد لينغ كينغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : أصبحت مسألة ناميبيا الآن

أبرز قضايا الكفاح من أجل انهاء الاستعمار . وان النظر فيها ، في الظروف الراهنة ، في دورة الجمعية العامة الخامسة والثلاثين المستأنفة ، قد زادها الحاحا وأهمية .

لقد انتزع شعب زمبابوى ، منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، استقلاله الوطنى بعد كفاح شاق وطويل . ولقد غير الظهور المجيد لجمهورية زمبابوى ميزان القوى بين الشعب الافريقى وقوات جنوب افريقيا العنصرية ، مما أعطى دفعة قوية لكفاح شعبى ناميبيا وجنوب افريقيا ضد الحكم العنصرى تغييرا جذريا . وان الشعب الناميبى ، قد الهمة انتصار الشعب

الزمبابوي فعزز نضاله . كما ان الشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وبدعم من شعوب مختلف بلدان افريقيا وبقية العالم ، في كفاحه المستمر ، وتحدى عدوه الوحشي ، موجها ضربات قوية أكثر فأكثر لسلطات جنوب افريقيا . وبسبب اكتسابه خبرة كبيرة أثناء هذه العملية ، وتفانيه وحماسه المتجددين ، كثف الكفاح بشتى الأساليب ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، من أجل التحرير الوطني والاستقلال .

ويتمتع هذا الكفاح العادل بعطف ودعم متزايد من جانب شعوب افريقيا وسائر شعوب العالم . ولقد ركز الشعب الافريقي والمجتمع الدولي ، منذ استقلال زمبابوي ، انتباهه على كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال الوطني ، وطالبا بقوة أن ينهي نظام جنوب افريقيا الاستعماري فورا احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وأن ينفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخطتها .

ومع ذلك ، فان نظام جنوب افريقيا تحدى المطلب العادل للمجتمع الدولي ، فواصل قمعه الوحشي للشعب الناميبي ، معتقلا الوطنيين النامبيين بالجملة ، ومحاولا بشكل مسعور القضاء على حركة التحرير . وبالإضافة الى ذلك قام ، مرارا وتكرارا ، باستفزازات عسكرية ضد البلدان الافريقية المجاورة ، وشن غارات عليها . وان هذا الانتهاك المتعمد لسيادتها وسلامتها الاقليمية محاولة يائسة لردع دول خط المواجهة عن تقديم الدعم والمساعدة لكفاح الشعب الناميبي من أجل استقلاله .

ولم يف نظام جنوب افريقيا العنصرى بوعدده فيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا . وباللجوء الى كل أنواع الحجج السخيفة ، ووضع عقبة بعد الأخرى ، يرفض بعناد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المتخذ منذ أكثر من سنتين . وفي كانون الثاني /يناير الماضي عقد اجتماع برعاية الأمم المتحدة ، في جنيف ، لتنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . وقد تحلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي كانت طرفا في المفاوضات ، بأقصى قدر من ضبط النفس ، وتبنت موقفا ايجابيا للغاية تجاه الاجتماع . كما ان منظمة الوحدة الافريقية ، ودول خط المواجهة ، ونيجييريا ، على سبيل المثال لا الحصر ، اتخذت موقفا بناء ومفيدا . وكان نظام جنوب افريقيا العنصرى هو وحده ، رغبة منه في نفس اجتماع جنيف ، الذى جاء بالحجة السخيفة القائلة بأنه من السابق لأوانه جعل وقف إطلاق النار سارى المفعول . ورفض ، بعناد ، الموافقة على بدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . لذا ، فان الجهود ، التي بذلها من جديد

الشعب الناميبي والمجتمع الدولي من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، فشلت مرة أخرى . ومما لا جدال فيه ، أن جنوب افريقيا هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل اجتماع جنيف . ان نظام جنوب افريقيا ، عن طريق عرقلته المتعمدة لاجتماع جنيف ، كشف النقاب مرة أخرى عن افتقاره التام الى الصراحة فيما يتعلق بتسوية مسألة ناميبيا عن طريق التفاوض . ولقد رفض رفضا باتا تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي تنص على وقف اطلاق النار ، وتحديد منطقة مجردة من السلاح ، وتنظيم انتخابات عامة تحت اشراف الأمم المتحدة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . ولقد قامت جنوب افريقيا بكل هذا قصد تأجيل وقف اطلاق النار ، مما سيسمح لها بمواصلة حملتها القمعية الرامية الى اضعاف قوات سوابو المسلحة ، وكسب الوقت لتنظيم " الأطراف الداخلية " التي هي مجرد عميلة لها ، وانجاح " التسوية الداخلية " كوسيلة لمنع الشعب الناميبي من نيل استقلاله الحقيقي ، وبذلك ادامة احتلال ناميبيا غير الشرعي من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى . ولكن هذا ، بالطبع ، ان هو الا ضرب من الأوهام .

وليس من قبيل الصدفة أبدا أن تجرأ نظام جنوب افريقيا العنصرى على مواجهة المجتمع الدولي بمثل هذا الموقف المتعنن . فالقوات الامبريالية ، على امتداد فترة زمنية طويلة ، شجعت ودعمت نظام جنوب افريقيا العنصرى بشتى الطرق من أجل حماية مصالحها الثابتة . كما ان هناك قوة خارجية أخرى ، تطمع منذ مدة طويلة في موارد ناميبيا المعدنية والبحرية ، بالاضافة الى موقعها الاستراتيجي ، وقد توغلت وتوسعت في جنوب افريقيا بشتى الوسائل الممكنة ، قد حاولت جاهدة وضع حركة تحرير الشعب الناميبي تحت سيطرتها . ولن يتردد نظام جنوب افريقيا العنصرى في الاستفادة من كل هذا .

لقد سلك الشعب الناميبي طريقا وعرا في كفاحه ، ولكن سعي الأمم المضطهدة الى نيل استقلالها هو اتجاه عام في التاريخ ترغب فيه كل الشعوب . ان الحالة الممتازة الراهنة التي تحارب فيها شعوب العالم الامبريالية والاستعمار والهيمنة موالية تماما لكفاح الشعب الناميبي من أجل استقلاله الوطني . فلا حرب نظام جنوب افريقيا حتى الرصاص الأخيرة ، ولا التدخل ولا التخريب اللذين تقومون به الامبريالية والقوات الخارجية ، لاشيء من هذا القبيل يستطيع أن يمنع المسيرة التاريخية للشعب الناميبي نحو استقلاله وتحريره الكاملين . ونحن على يقين أن الشعب

الناميبي ، بقيادة سوايو ، وبدعم من كل البلدان والشعوب المحبة للسلم في افريقيا والعالم ، سيظل فرباستقلاله الوطني الحقيقي ما دام يضم صفوفه ويثابر في كفاحه ، ويصد كل تدخل أجنبي . لقد أشارت نعت نظام جنوب افريقيا امتعاضا قويا لدى شعب ناميبيا ، وفي الواقع شعوب العالم كله والرأى العام العالمي ، وكانت محل اذانة ساخطة من هؤلاء جميعا . وان الاعلان النهائي الذى اعتمده ، في الآونة الأخيرة ، مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، في نيودلهي قد ندد ، بقوة ، بنظام جنوب افريقيا لأعماله الاجرامية وتقويضه لاجتماع جنيف ، وطالب بفرض جزاءات الزامية ضد هذا النظام ، وناشد العالم تقديم مزيد من الدعم لقضية الشعب الناميبي العادلة . وأعاد اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذى ختم أعماله منذ بضعة أيام ، التأكيد على اصرار البلدان الافريقية وشعوبها على تقديم دعم حازم لكفاح الشعب الناميبي ، وطالب بفرض جزاءات الزامية وفعالة ضد جنوب افريقيا .

ولقد قام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بعدة أنشطة ، برئاسة سعادة السفير بول ساكا ، من زامبيا ، وأدى كثيرا من الخدمات المفيدة ان عبأ شعوب العالم والرأى العام العالمي لتأييد الكفاح العادل للشعب الناميبي ، وناصر قضية استقلال ناميبيا ، ودافع عن مصالح الشعب الناميبي . ويؤيد الوفد الصيني أعمال المجلس تأييدا نشيطا .

وان حكومة الصين وشعبها ، كما هو شأنه دائما ، وبالاتفاق مع بلدان افريقيا وشعوبها ، تؤيد تأييدا قويا الكفاح العادل الذى يخوضه الشعب الناميبي ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى والاستعمارى ، ومن أجل تحرير ناميبيا واستقلالها . كما اننا نقدر ، حق قدره ، الموقف الصحيح الذى اتخذته دول خط المواجهة في مساعدتها لكفاح الشعب الناميبي ونؤيد ذلك الموقف بحزم . وندين بشدة نظام جنوب افريقيا الرجعي نظرا لمواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وقمعه الوحشي للشعب الناميبي ، وهجماته واعتدائه الجائرة على بلدان خط المواجهة . ويؤيد الوفد الصيني تأييدا قويا الموقف الذى اتخذته مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز واجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية واقتراحهما . ونؤيد ، بشدة ، التوصيات السليمة الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ونرى ان دورة الجمعية العامة المستأنفة هذه يجب ألا تعيد التأكيد على ادانتها القوية للأعمال الرجعية وللموقف المتمتد الذى اتخذته نظام جنوب افريقيا فحسب ، بل يجب

عليها كذلك أن تزاو على الوجه الكامل وظائف الأمم المتحدة بحيث تضمن التنفيذ السريع والفعال لقرارات الأمم المتحدة والخطة المتعلقة بمسألة ناميبيا . وعلى الجمعية العامة الآن أن تنظر فـسي الأفكار والتوصيات السلمية التي قد مها مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، واجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وتعتمد تلك الأفكار والتوصيات . ويجب عليها أن تقدم دعما أكبر وأكثر فعالية للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي ، وتنفذ جزاءات فعالة ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق ، ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى . ونتوقع ونأمل أن تساهم هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة على النحو الايجابي اللازم في تقدم قضية استقلال ناميبيا .

السيد ليباتوف (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لقد حظيت مشكلة شعب ناميبيا المعذب بانتباه المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عدة سنوات . وفي الظروف الراهنة ، التي تشهد تصعيدا للنزاع بين قوى التحرير الوطنية والتقدمية وقوى الامبريالية والرجعية ، تكتسي المشكلة أهمية خاصة . وفي كانون الأول / ديسمبر الماضي ، احتفلت ، رسميا ، الجمعية العامة وكل القسوى التقدمية في العالم بالذكرى العشرين للاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذى دل على الطريق المؤدى الى التطور الحر والمستقل لعشرات من الدول في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ونستطيع اليوم أن نشير ، بشيء من الفخر ، الى أن القضاء النهائي على الاستعمار قد بلغ ذروته . ومن الانجازات الجديدة والمهمة على هذا الطريق اقامة دولة زمبابوى الحديثة العهد ، التي اكتسح شعبها ، نتيجة كفاحه الباسل ، نظام الأقلية البيضاء في روديسيا وانستزع استقلاله . ولقد اتضح من هذه الحقيقة واشتداد كفاح التحرير في ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها ، طبقا لما أكد عليه رئيس الدولة السوفياتية والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ليونيد اليتش بريجنيف ، في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، أن "سيطرة المستعمرين والعنصريين التقليديين قد بلغت نهايتها" . ومع ذلك ، فان شوائب الاستعمار لم تزل بعد من على وجه الأرض . ولم يزل شعب ناميبيا ، الذى عانى لمدة طويلة ، تحت وطأة مستعمرى جنوب افريقيا ، الذين تحدوا علنا المجتمع الدولي كما ان نظام بريتوريا الفاشي ، فـسي

(السيد ليباتوف ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

محاولته لابقاء هذا الاقليم تحت سيطرته مهما كلفه الأمر ، تجاهل القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن وانتهكها ، وهو يحاول الآن أن يثبت وجوده في ناميبيا ، بتصعيد الارهاب الذي يمارسه ضد سكان ناميبيا الاصليين ، ونهب موارده الطبيعية بصورة وحشية . ولا يزال يجرى اضطهاد وسجن وتعذيب وقتل من يؤيدون المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) ، الممثل الشرعي الوحيد لناميبيا الذي اعترفت به الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بصفته طليعة الشعب النامبي السياسي أو هم أعضاء فيها . وهناك أشخاص أبرياء تماما يسجنون ويدانون على أساس التشريع القمعي الذي فرضه نظام بريتوريا على البلد ، بصورة اعتباطية .

وان جنوب افريقيا التي زاد عدد جنودها الآن في الاقليم على ما مجموعه ٧٠.٠٠٠ جندي ، لاتزال مستمرة في عسكرة ناميبيا . ويستعمل عنصرىو جنوب افريقيا ناميبيا الآن كقاعدة للقيام بأعمالهم العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة ، بغية تخويف دول خط المواجهة ، وحرمان الوطنيين النامبيين من المساعدة والدعم . وفي حزيران /يونيه الماضي ، نظر مجلس الأمن مرة أخرى في آخر الأعمال العدوانية التي ارتكبت ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، التي أصيب فيها مايزيد عن ٦٠٠ شخصا ما بين قتيل أو جريح ، معظمهم من النساء والأطفال . وقد كانت زامبيا هدفا لما قامت به جنوب افريقيا من غارات مسلحة مستمرة وقذفت بالقنابل وبنيران المدفعية . وقام عنصرىو بريتوريا بعمل ارهابي دولي جديد في ٣٠ كانون الثاني /يناير من هذه السنة ، عندما هجمت جنوب افريقيا على مخيم للاجئين واقع في ضواحي عاصمة جمهورية موزامبيق الشعبية . وقتل تسعة أشخاص وأصيب آخرون كثيرون بجراح في هذا المخيم ، نتيجة لاطلاق نيران الرشاشات ومدافع الهاون .

ويمكن لقائمة الآثام ، والأعمال غير الشرعية المرتكبة من جانب عنصرىو بريتوريا ، الذين أطلقوا العنان لأنفسهم أن تكون أطول ، والسبب الذى من أجله استطاع عنصرىو جنوب افريقيا لسنوات كثيرة أن يقوموا بهذه الأعمال التي تتناقض تناقضا فاضحا مع قواعد القانون الدولي ، لا يمكن كما نعرف ، في قوة النظام الحقيقية ، ولكن ، بالأحرى ، في المساعدة والدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى الواسع الذى تحصل عليه من الخارج .

وان أيام نظام الفصل العنصرى كان يمكن أن تكون معدودة ، منذ زمن طويل ، لو لم تكن للشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان الغربية رغبة عميقة في المحافظة على النظام العنصرى في ناميبيا

(السيد لبياتوف ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الذى يضمن لها أرباحا طائلة بسبب الاستغلال الشديد للموارد البشرية والطبيعية في هذا البلد ، انتهاكا للمرسوم رقم ١ الذى اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ويسبب النفاذ المتزايد للموارد الطبيعية لناميبيا قلقا شديدا للمجتمع الدولي بسبب العواقب الوخيمة الممكنة التي يمكن أن يسببها مثل هذا النفاذ للحالة الاقتصادية المقابلة لناميبيا بعد استقلالها . وتستمر الدوائر الاقتصادية الأجنبية في نهب الموارد الطبيعية للاقليم ، على نطاق متزايد ، بتواطؤ مع نظام جنوب افريقيا المحتل . وكما جاء في وثيقة الأمم المتحدة A/AC.109/611 ، فان استغلال المعادن في اقليم ناميبيا يشمل مالا يقل عن ٣٢ شركة أجنبية مقرها في الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وكندا ، وجنوب افريقيا . وتذكر الوثيقة نفسها ان شركة جنوب افريقيا الانكليزية الامريكية وحدها حصلت في فترة ال ١٥ شهر المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨ ، على ربح صاف مقداره ٢٤١٧ مليون راند .

ولكي تحافظ بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي على الوضع الراهن في المنطقة ، ومن أجل المحافظة على مصالحها الأمانية الخاصة ، بذلت مجهودا كبيرا لتعزيز قدرة جنوب افريقيا العسكرية . واستنادا الى ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/AC.109/605) أنفقت جنوب افريقيا في عام ١٩٧٨ ، مبلغ ٣٣٠ مليوناً من الدولارات الامريكية من أجل الحصول على أسلحة رئيسية جديدة من الخارج . وكان الرأي العام العالمي قلقا ، على وجه الخصوص ، بسبب أنشطة جنوب افريقيا الرامية الى تطوير قدرتها النووية ، التي ساعدها فيه ، كما هو معروف ، عدد من الدول الغربية .

ومن الواضح جدا ان امكانية قيام جنوب افريقيا العنصرية بصنع أسلحة نووية تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، ويمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى .

وفي السنوات الأخيرة ، بينما كثف نظام بريتوريا العنصرى ممارساته العنصرية في ناميبيا نفسها ، اتخذ عددا من الخطوات من أجل استبدال تسوية حقيقية للمشكلة بما يسمى بالتسوية الداخلية التي يستحيل معها قيام ناميبيا مستقلة حقيقيا بقيادة سوابو . وتواصل جنوب افريقيا هذه المناورات وراء ستار المفاوضات والتصريحات الديماغوجية فيما يتعلق بشروط معينة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وان انتهاج عنصري بريتوريا للسياسة المتعمدة القائمة على المراوغة والتخريب

(السيد ليباتوف ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

العلني ، في هذه المحادثات ، تؤكد مرة أخرى أن جنوب افريقيا لا تكن أى احترام للأمم المتحدة ،
وتؤكد كذلك رغبتها في ادامة الاحتلال غير الشرعي للاقليم ووضع العراقيل أمام تحقيق الأمانى الشرعية
لشعب ناميبيا ، وفي خداع المجتمع الدولي .

ومما يثبت أن نظام بريتوريا قد استعمل فترة المفاوضات الطويلة لوضع عملائه في ناميبيا ،
اقامة مجلس الوزراء المزعوم في ويدنهوك ، بصفته الهيئة الحاكمة للاقليم . بيد أن الأمم المتحدة
أكدت مرارا وتكرارا عدم شرعية هذه المناورات التي قامت بها جنوب افريقيا، وأشارت ، في الواقع ، الى أنها
مجرد محاولات أخرى لمنع التسوية السلمية للمشكلة الناميبية ، والمحافظة على الحكم القديم في ناميبيا
وقد اتضح ذلك بجلال في مؤتمر جنيف الأخير بشأن ناميبيا . وتسبب وفد جنوب افريقيا في اخفاق
خطة الأمم المتحدة ان رفض الموافقة على وقف اطلاق النار ، ونقاط أخرى متنوعة في الخطة . وأثبت
مؤتمر جنيف ، مرة أخرى ، جهل نظام بوتا لأبسط قواعد القانون الدولي ، كما أثبت تحديه السافر
للأمم المتحدة وقراراتها .

لقد حان الوقت الآن لاتخاذ تدابير حاسمة وفعالة قصد ارغام جنوب افريقيا على الخضوع
لارادة الرأي العام العالمي ، التي انعكست في القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها
الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة . وان وفد جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية على يقين بأن حق شعب ناميبيا في تقرير المصير وفي الاستقلال على أساس
الوحدة والسلامة الاقليمية ، لا يمكن ، ولا يجب ، أن يكون موضع مساومة . ان جنوب افريقيا تحتل
ناميبيا بصفة غير شرعية ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ، ولذا يجب عليها أن تسحب ، فورا وبدون
شرط ، من كل الاقليم ، بما في ذلك خليج والفيش ، قواتها وشرطتها وجهازها الادارى ، كما يجب
عليها أن تسرح قوات عملائها العسكرية وشبه العسكرية .

ويجب على الجمعية العامة ، في الدورة الحالية ، أن تتخذ فورا التدابير الفعالة اللازمة
لانهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام بريتوريا العنصرى ، ولنقل السلطة الكاملة فسي
هذا البلد الى الممثل الشرعي للشعب الناميبى ، سوابو . ولقد أثبتت سوابو على الدوام نضجها
السياسي ، لسنوات عديدة ولمنظمة سوابو الأفراد اللازمون والخبرة الكافية كما انها تتمتع بثقة الشعب
الناميبى الكاملة ، وهي قادرة على أن تتقلد مسؤولية حكم البلد . ونعتقد أن من المهم جدا ، بل

(السيد ليباتوف ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

من الأساسي حقا ، أن يطبق حظر الأسلحة على جنوب افريقيا ، الذي أقرته الأمم المتحدة . ونرى أنه لو وضع حد للقروض والاستثمارات والعلاقات الاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا ، ولو عزل نظام بريتوريا عزلا تاما ، وقوطع مقاطعة تامة ، على الصعيد الدولي ، لكان ذلك طريقة فعالة لا رغـام جنوب افريقيا على انتهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وضمان القضاء على أحد آخر مواقع الاستعمار في الجزء الجنوبي من افريقيا .

ولهذا السبب ، نؤيد طلب البلدان الافريقية الذي يدعو مجلس الأمن الى القيام فوراً باتخاذ قرار يقضي بفرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يصرح بأن شعب ناميبيا يستطيع دائما ، فـي كفاحه العادل من أجل التحرير أن يعتمد على التضامن التام والدعم الكامل من جانب الشعبـب الأوكراني وكل الشعوب السوفياتية .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد شهدت الأسابيع التي سبقت استئناف الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، من أجل النظر في مسألة ناميبيا ، جهودا دولية لم يسبق لها مثيل رامية الى الانتقال السلمي نحو استقلال ناميبيا . ولم يظهر المجتمع الدولي قط مثل هذه الوحدة والاصرار على تأمين استقلال ناميبيا . كما أن الأمم المتحدة ، اخطالعا منها للمسؤولية المباشرة التي تحملتها بشأن ناميبيا ، قد تزعمت هذه الجهود التي استكشفت كل الطرق التي يمكن أن تفضي الى التنفيذ المبكر لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وكان العالم كله ، في الواقع ، يأمل ، بالرغم من كل شيء ، أن ناميبيا مستقلة سترى النور قبل نهاية السنة الحالية . وها نحن اليوم قد عدنا الى الجمعية العامة وقد أصبنا بخيبة أمل وسخط متزايدين . وما لم نفقده هو اصرارنا على مواجهة التحدي الذي تفرضه هذه المسألة على ضمير البشرية . والواقع أن هذا الاصرار قد تزايد في أعقاب الاحباطات الأخيرة .

وبالنسبة الى كثير منا ، كان انهيار اجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف نتيجة لا مفر منها لأن القضايا المطروحة كانت تتجاوز صلاحيته ، أو لم تكن لها علاقة بمرحلة ما قبل التنفيذ . ولو كانت جنوب افريقيا مهتمة اهتماما حقيقيا بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، لما احتاجت الا قليلا الى ما يثبت أن الأمم المتحدة قادرة على تحمل مسؤوليتها بشأن الاقليم . ولا مرء أن فريق الأمم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية مستعد للانتشار فوراً . واذا كانت المحاولة تهدف الى تأمين ضمانات دستورية لبعض قطاعات الشعب في ناميبيا ، فلم تكن لذلك ضرورة في اجتماع ما قبل التنفيذ ، لأن مثل هذه الضمانات لا يمكن أن تعطىها الجمعية منتخبة .

لقد قيل ، أو زعم ، الكثير بشأن دور الأمم المتحدة ، ولكن اذا أريد اثبات حياض الأمم المتحدة ، فان هذا يجب أن يأتي بعد بدء التنفيذ ، لأن الأمم المتحدة لا تستطيع ولن تستطيع ، بحكم التزامها بانتهاء الاستعمار أن تعامل على قدم المساواة ظالما استعماريا وشعبا مكافحا من أجل تحرير نفسه . وليس هناك من سبب للشك في أن الأمم المتحدة لن تكون محايدة تجاه المتنافسين المختلفين في الانتخابات بمجرد انتهاء الاحتلال الاستعماري ، وأن الأطراف كلها ستتمتع بحريية متساوية في التماسها حكم الشعب . لذلك ، فان عقد اجتماع ما قبل التنفيذ هو في حد ذاته تنازل لجنوب افريقيا ، وفرصة مقدمة الى هذا البلد لكي يختار ، بصفة نهائية ، بين المواجهة والسلم .

واتيحت لجنوب افريقيا فرصة أخيرة لتنهي ، سلميا ، نزاعا مفاجعا ، وتسهيل حل مشكلة لا تؤثر على ناميبيا فحسب ، ولكن أيضا على المنطقة ككل وعلى سائر العالم . وان استعداد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار ، وللموافقة على تاريخ نهائي لارسال فريق الأمم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية ، بدون أية شروط ، وهدفها الوحيد في ذلك هو احلال السلم في بلد يعيش في حالة حرب ، كان فرصة فريدة من نوعها أعطيت لجنوب افريقيا . ولكن جنوب افريقيا ، كعادتها المألوفة ، لم تفتنم هذه الفرصة ، وبذلك اختارت عمدا أن تمعن في المجابهة واليهض والعنف وسفك الدماء .

وتتميز الحالة الجديدة بتحد جديد يستدعي من المجتمع الدولي ردا جديدا . وقد خصصت المداولات في الاجتماعات الدولية المعقودة في أروشا ولوساكا ونيودلهي وأديس أبابا للبحث عن مثل هذا الرد . وكان الرأي بالاجماع ، في هذه الاجتماعات ، أن زمن المحادثات مع جنوب افريقيا قد ولى ، وأن الوقت قد حان للمجتمع الدولي كي يساعد على الاعداد للكفاح النهائي من أجل تحرير ناميبيا . وتوصل المجتمع الدولي الى نتيجة حتمية وهي أنه تقوية سوابو بكل الوسائل المتاحة هي وحدها التي ستؤدي الى النجاح ، وأن تهديد السلم والأمن الدوليين ، بسبب تمعن جنوب افريقيا ، اضطر الأمم المتحدة الى عزل جنوب افريقيا عزلا كاملا من الناحية السياسية والاقتصادية .

ونأمل حقا أنه تجرى فعلا اعادة التقييم السريع للسياسات في بعض العواصم التي شجعت جنوب افريقيا ، بصورة غير مباشرة ، في تحديها للرأي العالمي . وان سلوك جنوب افريقيا في اجتماع ما قبل التنفيذ جاء كصدمة لاصدقائها الذين كانوا قد توهموا أن المفاوضات المتأنية ستنتهي الى اقناع هذا البلد باستعادة حقوق شعب ناميبيا . وانا كانوا حقا يؤمنون بحقوق الانسان والحريية كما يؤكدون ، وليست تأكيداتهم مجرد واجهة يخفون وراءها طموحهم في جني أرباح اقتصادية من خلال تواطئهم مع النظام العنصرى ، فان عليهم أن يكونوا صريحين وواضحين في تصريحاتهم وأعمالهم . وانا وان هم لم يفعلوا ذلك الآن فسيكونون قد ضيعوا فرصة لمقاومة الارهاب العنصرى ، ومنع سفك الدماء في افريقيا ، وتشجيع السلم والأمن الدوليين .

ولقد اشتهرت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، بالشجاعة والجلد والوطنية . وفي الشهور الأخيرة ، اعترف حتى ألد منتقديها بأنها تتمتع بحنكة سياسية وحكمة . ولقد لجأت سوابو الى الكفاح المسلح لأنه كان الاختيار الوحيد المتاح لها من أجل اعمال حقوق شعب ناميبيا ، ويستحق هذا الكفاح أن تعزز وتشدعه الشعوب المحبة للسلم ، في كل مكان . وان على رأس الأولويات اليوم الأخذ بيد سوابو في جهودها ليس فقط من أجل تحرير ناميبيا ولكن أيضا من أجل ايجاد اطار من الناميبيين الذين يستطيعون أن يستلموا مقاليد أمور أمتهم عند ما تستقل . وان دعم الهند السياسي والمعنوي الكامل موضوع تحت تصرف سوابو ، وسنواصل تقديم الدعم المادي لها ، في أى وقت يطلب منا ذلك . ولقد أعدنا التأكيد ، مؤخرا ، على استعدادنا لاستقبال ممثل مقيم من سوابو ، في نيودلهي ، كرمز لالتزامنا المتجدد تجاه شعب ناميبيا .

كما أن الدعم القائم على المبادئ الذي قدمته دول خط المواجهة الى شعب ناميبيا كلف هذه الدول الكثير من حيث الضرر الاقتصادي ، ومن حيث التهديد المستمر بالاعتداءات الانتقامية عبر حدودها . فعدوان جنوب افريقيا المسلح ضد موزامبيق وأنغولا وزامبيا كان يهدف الى النيل من اصرارها المستمر على تحرير ناميبيا ، وجعلها عاجزة عن مساعدة سوابو . واننا نعرب عن تضامننا مع دول خط المواجهة ، ونعيد التأكيد على ايماننا واقتناعنا بأن التضحيات ، مهما كانت ، لن تثنيها عن مواصلة تشبثها بالموقف المبدئي الذي اتخذته دعما لتحرير ناميبيا . وان البيان الرسمي الصادر بعد اجتماع رؤساء دول خط المواجهة ، المعقود في لوساكا في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١ ، شاهد على اصرار هذه الدول على مواصلة " مساعدة سوابو في جميع الميادين ، بما في ذلك المساعدة السياسية والاقتصادية والديبلوماسية والعسكرية " .

ان تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المرفوع الى هذه الدورة مثال لجهود ، التي لا تعرف الكلل ، الرامية الى الوفاء بالولاية المسندة اليه بموجب أحكام القرار ٢٢٤٨ (د ل - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ . ولم يتحقق هدفه الرئيسي المتمثل في ضمان انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، لكنه واصل عمله بفعالية بصفته السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا ، وعبأ الدعم الدولي من أجل قضية ناميبيا . وان المسؤولية الفريدة من نوعها المسندة الى المجلس قد حولته حقوقا

(السيد ميشرا ، الهند)

وأناطته بالتزامات لم يسبق لها مثيل ولم تقدرها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حق قدرها . ولقد أعيق المجلس في عمله بسبب عدم التقدير الكافي لمسؤولياته ، وبسبب المواقف المتضاربة عمدا ، وأحيانا حتى بسبب العداء التام . ويتحتم على المجلس ككل أن يتبنى مواقف هي خير لشعب ناميبيا ، بغض النظر عن النزعات الفردية والسياسات للدول الأعضاء في المجلس . أما المقترحات المقدمة الى المجلس والتي تدعوه الى أن يتفاضى عن أعمال جنوب افريقيا ، أو يصبر على جنوب افريقيا حتى اختيار الوقت والطريقة التي ستمنح بموجبها الحرية لناميبيا ، فهي غير مقبولة . ولذلك ، فنحن مرتاحون لأن المجلس قد اتخذ لنفسه مجموعة من المبادئ التوجيهية التي ستذكر الأعضاء بالتزاماتهم ، ويدور المجلس وولايته . ونود أن نعلن عن تقديرنا المخلص للطريقة التي أدار بها المجلس رئيسه ، السيد بول لوساكا ، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة .

ومن المنجزات الرئيسية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أثناء السنة الماضية ، نجاحه في اسماع صوت ناميبيا في أرجاء العالم من خلال البعثات الزائرة ، ووفوده الى المؤتمرات الدولية ، وجلساته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر العاصمة ، التي اعتمدت اعلان وبرنامج عمل الجزائر التاريخيين ، وأخيرا جلسات الاستماع بشأن الأورانيوم المعقودة في الأمم المتحدة في السنة الماضية . ويشكل تقرير الفريق الذي أدار جلسات الاستماع بشأن الأورانيوم جزءا من تقرير المجلس الى هذه الجمعية . ويوفر التقرير معلومات غزيرة بشأن الاستغلال غير الشرعي للأورانيوم الناميبية ، ويلفت الانتباه الى دوافع بعض الحكومات التي شجعت شركاتها المتعددة الجنسية على العمل بحرية في ناميبيا . والحقيقة أن التقرير يسمح بزيادة التبصر في سياسة بعض الأمم الغربية تجاه ناميبيا . ويبين التقرير أن بعض البلدان تستغل الحالة في ناميبيا استفلالا تاما لجمع الأرباح لنفسها ، ووضع يدها على احتياطات ناميبيا من الأورانيوم . وانا كانت هذه الحكومات لا تتورع من حرمان شعب ناميبيا من ميراثه الطبيعي ، وانا كانت على عجلة من أمرها لتنتهز النهضة فهل يتوقع منها أن تيسر العملية التي ستؤول الى حرمانها ، في نهاية المطاف ، من امتيازها الحالي ؟ وهل ستكون يوما ما على استعداد لتصبح الاداة التي تسهل حصول ناميبيا على استقلالها ، فتتخلى بذلك عن الامبراطوريات التجارية التي أنشأتها بعناية فائقة طيلة السنوات التي تواطأت فيها مع النظام الاستعماري ؟ هذان هما السؤالان اللذان أثارهما الفريق بعد جمع المعلومات

(السيد ميشرا ، الهند)

بشأن استغلال الاورانيوم الناميبي . وسيسمح تقرير الفريق كذلك لحكومة مستقلة في ناميبيا بطلب تعويضات من الذين نهبوا موارد ناميبيا الطبيعية ، وعرضوا السكان المحليين للمخاطر بسبب تقصيرهم في التقيد حتى بأبسط تدابير الحيطه في استخلاص الاورانيوم . وتستحق النتائج التي خلص اليها الفريق ، والتوصيات التي قد مها ، أن تحظى بأقصى اهتمام المجتمع الدولي . وقد برهن الفريق بما لا يقبل الشك أن أنشطة المصالح الاقتصاديه الغربية في ناميبيا تنتهك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية . ومن الواضح ، حتى بدون الدلائل الوفيرة التي قد مها الفريق ، أن أى نشاط يجرى هناك بالاتفاق مع نظام جنوب افريقيا يعد غير شرعي ، بما أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي . والآن بعد أن تم فضح الشركات التي لها ضلع في الأمر ، فان الأمم المتحدة في موقف أفضل لمطالبة الدول الأعضاء باتخاذ تدابير فعالة من أجل منع شركاتها من المساهمة في استخلاص المعادن في ناميبيا . ومن المهم كذلك التوصية التي قد مها الفريق ودعا فيها الى مطالبة البلدان المعنية بالتوقف عن أى نوع من التعاون النووى مع جنوب افريقيا بحيث لا تستطيع هذه أن تحسن قدرتها النووية فيعرض السلم والأمن اليه وليين للخطر . وان رئيس الفريق ، السيد نويل سينكلير ، الممثل الدائم لفيانا يستحق التهنئة على ما قام به المجلس من عمل عظيم في هذا الميدان . ونظرا لكل الحقائق ذات الصلة بالموضوع ، فاننا نناشد رسميا مجلس الأمن بأن يجتمع على سبيل الاستعجال لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لضمان امتثال جنوب افريقيا الفوري لقرارات ومقررات الأمم المتحدة المتصلة بناميبيا . وبناء على ما تقرر في الشهر الماضي ، في المجلس الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، في نيودلهي ، وانا لم يستطع مجلس الأمن أن يتخذ تدابير ملموسة لرقام جنوب افريقيا على انها احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، يتحتم على الجمعية العامة أن تنظر ، على وجه السرعة ، في أمر اتخاذ التدابير الضرورية وفقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، وتمشيا مع المسؤولية المباشرة التي تتحملها الامم المتحدة من أجل تشجيع تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال الوطني في ناميبيا . ولقد قال رئيس وزراء الهند في مناسبة تقديم جائزة جواهر لال نهرو للتفاهم الدولي السي نلسون مانديلا ، المحارب البطل في سبيل الحرية في جنوب افريقيا :

(السيد ميشرا ، الهند)

” من الممكن اخماد الكفاح في سبيل الحرية ؛ ومن الممكن قتل الجنود المكافحين وسجنهم واذلالهم . ولكن من غير الممكن القضاء على فكرة الحرية ؛ وستظل هناك بعض الشرارات التي ستتحول الى لهب في مكان ما ، وفي زمن ما ، من أجل اضاءة الطريق ، واناة القلوب ، وتحقيق النجاح في نهاية المطاف . فلا اللون ، ولا الطبقة ، ولا الجنس يرفع أو ينزل من مرتبة الشخص . ومهما كانت القوانين التي تضعها جنوب افريقيا لنفسها ، فمن غير الممكن انكار التاريخ ، ومن غير الممكن ايقاف المسيرة الحتمية نحو المستقبل . ”

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : اجتمعت الجمعية العامة

مرة أخرى لمعالجة مسألة ناميبيا ، في جو يتميز بخيبة أمل ، وفي وقت وصلنا فيه - كما ذكر أخيرا في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي - الى مرحلة حرجة من تدهور العلاقات الدولية .

وأكدت جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، أنها تستطيع أن تتحدى ، بدون عقاب ، قرارات المنظمة العالمية عن طريق استمرارها في احتلال ناميبيا غير الشرعي ، بالرغم من أننا رغبتنا في الاعتقاد أن الظروف كلها مهيأة لكي تؤدي مفاوضات ما قبل التنفيذ في جنيف الى خضوع جنوب افريقيا بصفة نهائية لارادة الأغلبية وانسحابها من ناميبيا . ولهذا السبب ، تقرر تأجيل النظر في مشكلة ناميبيا أثناء دورة الجمعية العامة الخامسة والثلاثين وذلك ، حسب ما قيل ، لكي لا تعرض مناقشة هذه المسألة للخطر احتمالات التوصل الى اتفاق في جنيف .

وكانت هذه محاولة أخرى قام بها المجتمع الدولي من أجل ايجاد حل سلمي من خلال تنفيذ خطة الامم المتحدة . وهكذا ، فقد بذل كل شيء من أجل منع جنوب افريقيا من ايجاد أي حجة لمواصلة سياسة الاحتلال غير الشرعي التي تنتهجها . وقد أثبتت سوابق ، من ناحيتها ، حنكتها السياسية وسلوكها المسؤول ، ان سعت جاهدة الى المساهمة في نجاح هذا الاجتماع . وبينما حبس العالم كله أنفاسه آملا أن الطريق نحو استقلال ناميبيا أصبح مفتوحا ، تجاهلت جنوب افريقيا مرة أخرى ، بعجرفة طلب العالم الداعي الى تحرير ناميبيا ، وتسببت في فشل الاجتماع . وانا ما زالت هناك شكوك فيما يتعلق بنية جنوب افريقيا الحقيقية ، وانا ما زالت هناك بعض الدوائر التي تأمل في أن جنوب افريقيا قد توافق على تنفيذ خطة الامم المتحدة ، في ظل ” الظروف المواتية ” ،

(السيد كوماتينا ، يوغوسلافيا)

فمن غير الممكن أن يكون هناك أى محل للشك الآن - بعد جنيف - في نية جنوب افريقيا الحقيقية .

فكل أعمال جنوب افريقيا ، بما في ذلك استعدادها المزعوم للمفاوضات مع الأمم المتحدة ، تهدف الى المحافظة على الحالة الراهنة في ناميبيا لأطول مدة ممكنة ، من أجل مواصلة سياسة الاضطهاد والاستغلال . وفي هذا الصدد ، تتوقع جنوب افريقيا ، بكل وضوح ، بأن مجموعات العملاء الذين نصبتهم ، سيصبحون ، في غضون ذلك ، أقوى بما فيه الكفاية للاضطلاع لكي يزعموا حركة الاستقلال المزعوم الذي لا يمكن أن يكون ، في مثل هذه الظروف ، سوى استقلال مزيف . وكما هو واضح من التقارير المعروضة أمامنا ، فإن نظام بريتوريا يواصل انتهاج سياسة القمع الداخلي والعدوان الخارجي . وهو يعمل ذلك من أجل اخماد كفاح التحرير الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد ، ومن أجل تقويض التضامن الدولي مع هذا الكفاح . فنظام الفصل العنصرى وجو الارهاب مستمران ، والأعمال العدوانية مستمرة بدون عقاب ضد دول خط المواجهة الافريقية المستقلة ، مما يخلف خسائر فادحة في الأرواح وأضرار مادية جسيمة .

وتتمتع جنوب افريقيا في متابعتها لهذه السياسة - أو تأمل في أن تتمتع - بدعم القوات المهمة بتحويل هذا الجزء من العالم بصفة دائمة الى احتياطي من المواد الخام ، أو معقل استراتيجي . ومن الواضح ، في الواقع ، أن من العوامل الرئيسية التي تحمل جنوب افريقيا على التمسك بناميبيا ، مهما كلفها الأمر ، موارد الاقليم الطبيعية ، التي تستغلها جنوب افريقيا بلا رحمة بالتعاون مع الشركات عبر الوطنية .

وان مسؤوليتنا كلنا ، لاسيما بعد فشل محادثات جنيف ، عن ارغام جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا أكبر من أى وقت مضى . وتقع المسؤولية ، خصوصا ، على أعضاء فريق الاتصال ، الذى كانت مبادرته أساس لوضع خطة الأمم المتحدة . كما ان نتيجة محادثات جنيف تعطى الانطباع بأن فريق الاتصال لم يتصرف بفعالية من أجل ارغام جنوب افريقيا على تنفيذ هذه الخطة . وهذا الافتقار الى العمل الفعال سيؤدى لا محالة الى اطالة حكم ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية - في ناميبيا . وفي الواقع ، من الصعب الاعتقاد أن هذه البلدان الغربية التي تتعاون مع جنوب افريقيا

(السيد كوماتينا ، يوغوسلافيا)

في كل الميادين ، بما في ذلك الميدان العسكري ، لا تستطيع أن تفرض الغوز أو تمارس الضغط اللازم على جنوب افريقيا بغية منع النظام العنصرى من القيام بأعمال تعرض للخطر السلم والأمن . وان الحالة في ناميبيا ، أو فيما يتعلق بها ، لا تستدعي المزيد من التوضيح . وفي نفس الوقت ، فانها تدل على الطريقة المناسبة الوحيدة التي يمكن أن تتبع - ألا وهي تشديد ضغط المجتمع الدولي على جنوب افريقيا ، بشتى الوسائل المتاحة له ، الى حين التحرير النهائي لناميبيا . ولقد تم التأكيد في الآونة الأخيرة على هذه الطريقة ، في الوثيقة التي اعتمدها المجلس الوزارى لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي . وأدان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز نظام بريتوريا لاستمراره في رفض الانسحاب من ناميبيا ، وناشدوا مجلس الأمن للامم المتحدة أن يقوم ، على سبيل الاستعجال بفرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا . ودعا الوزراء الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة ، في حالة اخفاق مجلس الامن في فرض جزاءات اقتصادية . ولقد تم حث البلدان الغربية الاعضاء في فريق الاتصال على التعاون مع مجلس الأمن من أجل اتخاذ التدابير الفعالة ضد جنوب افريقيا . ودعا الوزراء كذلك الى تقديم مساعدة مادية وعسكرية وسياسية وديبلوماسية متزايدة الى سوابو لتمكينها من تكثيف كفاح التحرير في ناميبيا ، ولهذا السبب قرروا أن يعقد في الوقت الملائم اجتماع استثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز . وفي ضوء الحالة السائدة في ناميبيا ، فان المطالب التي تقدم بها وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، والطريقة التي تدعو اليها أمور ، في الحقيقة ، جاءت في حينها ولا يمكن الاستغناء عنها . لذا ، يجب على الجمعية العامة أن تتخذ القرارات المناسبة على أساس مشاريع القرارات المعروضة أمامها . ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يتحمل لمدة أطول الأزمة الراهنة التي تطيل معاناة الشعب الناميبى الى ما لا نهاية له ، وتزعزع استقرار الأوضاع في قارة افريقيا كلها . وما من تأجيل آخر في الاجراءات اللازمة الا وسيعطي جنوب افريقيا وقتا أطول لتوطيد ما يسمى بالحل الداخلي .

لذلك ، فان علينا أن نتخذ تدابير عاجلة ، ونطلب من مجلس الأمن أن يفرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ويجب علينا أن نكون مستعدين لنرد بسرعة ، ان لم يقم مجلس الأمن بواجبه . وربما تكون هذه آخر فرصة سانحة لاتخاذ هذه التدابير

(السيد كوماتينا ، يوفوسلافيا)

ووقف تد هور الاحداث الذى يمكن أن يكون له عواقب وخيمة . وانه لمن الوهم أن نتحدث عن أى استقرار في العالم ، أو تحسن في الحالة الراهنة ما دامت الخطوات اللازمة لم تتخذ من أجل أعمال الحق الأساسي لكل الشعوب في الحياة بنجوة من أية سيطرة أجنبية . ومن المستحيل أن ينهني عالم عادل على الظلم ، ويعلن أن الحرية حق غير قابل للتصرف ، بينما يكون هناك سكوت عن انعدام الحرية في ناميبيا أو في أى مكان آخر .

ولا مناص للشعب الناميبي وسوايو من مواصلة الكفاح المسلح من أجل التخلص من النير الأجنبي ؛ ولقد تبين ، في الواقع ، ان ذلك شرط لا بد منه لتحرير ناميبيا . وعلى الجمعية العامة ، بالتالي ، اذا رغبت في الوفاء بالولاية المسندة اليها ، أن تؤكد دعمها الكامل للممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا — سوايو — وان تطلب من كل الدول الاعضاء في المجتمع الدولي تقديم الدعم المادى والمالى والعسكرى والسياسى والدبلوماسى الفعال الى سوايو في كفاحها من أجل انهاء احتلال نظام جنوب افريقيا الاستعمارى العنصرى لناميبيا . وبهذه الطريقة ، سنكون قد أسهمنا في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ، التي وضعت الحرية والاستقلال في طليعة القيم التسي يعتمد عليها الميثاق ، والشروط الضرورية لاجلال سلم دائم .

ومن الخطأ الاعتقاد أنه يمكن ضمان الاستقرار بينما يتم تجاهل نتائج كفاح التحرير الذى يخوضه الشعب الناميبي ؛ ومن ناحية أخرى ، فانه ما من تواطؤ مع المحاولات المبدولة لحرمان الشعب الناميبي من جني ثمار كفاح التحرير الا ويعد أمرا غير اخلاقي .

وعلى المجتمع الدولي ، في نفس الوقت ، أن يقدم الدعم والمساعدة لدول خط المواجهة التي ، بسبب دعمها ومساعدتها لكفاح تحرير شعب ناميبيا ، تتعرض لانتهاك سلامتها الاقليمية ، ويصاب هيكلها الامني والاقتصادى ، وتتكبد خسائر في الأرواح وأضراراً مادية .

ويؤيد وفدى تأييدا كاملا جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الرامية الى تقديم المساعدة الى شعب ناميبيا ، وتنظيم العمل الدولي من أجل انهاء احتلال هذا الاقليم . وتنعكس نتائج عمل المجلس خلال السنة الماضية في تقريره الذى يبين بوضوح أن المجلس كان نشيطا للغاية في الوفاء بولايته . وان نتائج أعماله في غنية عن البيان . كما أن المجلس ينوى أن يكثف أنشطته للفترة المقبلة ؛ وهذا أمر جرد محمود .

(السيد كوماتينا ، يوغوسلافيا)

ونرى انه ليس هناك من مهمة أخرى أكثر استعجالا من القضاء على بقايا الاستعمار والعنصرية وتحرير البلدان من السيطرة الاستعمارية والأجنبية . وان ناميبيا حالة خاصة ، ذلك ان الأمم المتحدة قد كلفت بمسؤولية خاصة تجاه الاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، فان الظروف كلها مواتية لحل هذه المشكلة . وقد أعلن المجتمع الدولي ، مرارا وتكرارا ، انه يجب مثل هذا الحل ، وان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ان تدرك مسؤوليتها والوشيجة الوثقى التي تربطها بالشعب النامبيسي ، مستعدة بأن تخضع لقرار الشعب من خلال الانتخابات .

ولم يبق سوى نظام بريتوريا العنصرى ، الذى يلجأ عمدا الى استخدام القوة الوحشية والارهاب من أجل تحقيق أهدافه . وبذلك يهدد السلم العالمى . وكلما أسرعنا وكلما كنا فعالين في مواجهة هذا الخطر ، كان ذلك أفضل لأنه نظرا للحالة السائدة على الصعيد الدولي فاننا لا نستطيع - في حالة دولية متدهورة - أن نبقى كمتفرجين سلبيين أمام طفغان نظام عزل نفسه عن المجتمع الدولي . وسيكون حل مسألة ناميبيا بمثابة انتصار الضمير الوطنى الحى على الاتجاه نحو اضفاء طابع الشرعية على مفهوم " القوى على صواب " . لذلك ، سنكون ، في نفس الوقت ، قد أبعدنا المنطقة عن مجابهات غير اقليمية مكثفة ، وساهمنا في توطيد استقلال كل بلد .

وستبذل يوغوسلافيا كل ما في وسعها ، مثلما فعلت حتى الان ، لتقديم دعمها الكامل لكفاح التحرير بقيادة سوابو ، من أجل الاسراع في تحرير ناميبيا ، الذى أصبح له معنى ذو طابع عالمى . وان يوغوسلافيا ، بفضل تعاونها الوثيق مع سوابو ، تساهم في قضية التحرير والاستقلال التى أصبحت ، في الوقت الراهن بالضبط ، هدفا متزايدا لاستعمال القوة في العالم عامة .

وأخيرا ، فان وفدى يؤيد كل مشاريع القرارات المعممة ، وسيصوت لصالح اعتمادها .

السيد ألبورتوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : يساور بلدى ، اكوادور القلق

تجاه الحالة السائدة في ناميبيا ، التى هي موضوع اليند ٢٧ من جدول أعمال هذه الجمعية ، وذلك لأنها تؤثر على شعب شقيق في افريقيا ، ولأنها تضع على المحك صحة النظام الدولي الذى نعتمد عليه كل البلدان المحبة للسلم ، نظرا للتمرد السليط لنظام جنوب افريقيا العنصرى على الأمم المتحدة .

(السيد ألبورتوز ، اكواور)

ونحن مقتنعون بما تقرر بوضوح ، الا المسؤولية عن ناميبيا تقع على عاتق الأمم المتحدة .
ولقد أشارت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ الى أن أى عمل أو قرار
تتخذه جنوب افريقيا تجاه ناميبيا يعتبر باطلا ، نظرا لأنه أعلن أن وجودها في الاقليم غير شرعي .
كما أن تجاهل هذا البلد المحتمل لقرارات المنظمة الدولية لمدة ٣٥ سنة يحول هذه الحالة التي
لا تطاق وغير العادلة الى بقية من بقايا الاستعمار البالية التي تجعل النظم الديمقراطية مشار
سخرية .

ويشكل هذا قلقا خاصا لبلدى بما ان أنظمة التمييز العنصرى والفصل العنصرى البغيضة
هذه لا تزال مستمرة في هذا الاقليم ، وما انه تم تجاهل قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥٥
(١٩٧٨) اللذين يدعوان الى تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة ستكون أفضل سبيل
لحل المسألة شرعيا ولا احترام ارادة شعب يريد أن يحقق السيادة الكاملة ويحيى حياة مستقلة .
ويود وفدى أن يهنئ مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذى قدم رئيسه الجليل ، السفير
لوساكا ، مثل هذا التقرير الهام الى الجمعية للنظر فيه وان يعرب عن تضامنه معه . ونود ، كذلك ،
أن نهنئ نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة على التقرير الذى قدمه عن العمل بشأن الأعمال المتعلقة بناميبيا والمنجزة خلال عام
١٩٨٠ . ولقد أعيد التأكيد ، في هذا التقرير ، على حق شعب اقليم ناميبيا ، غير القابل للتصرف ،
في تقرير المصير وفي الاستقلال في ناميبيا موحدة ، وعلى شرعية كفاحه بشتى الوسائل المتاحة له
ضد الاحتلال غير الشرعي لاقليمه . وبالإضافة الى ذلك ، ساق التقرير أدلة على أن أنشطة ما يسمى
بحكومة تورنهال ، وعناصرها الوحشية وهي " الجمعية " و " مجلس الوزراء " ، وحتى " الجيش " ، باطلة
ولاغية ، لانها ليس لها أساس قانوني يقوم على انتخابات حرة .

ومن الواضح ، كذلك ، ان احترام السلامة الاقليمية لناميبيا يجب أن تحترم بادراج خليج
والفيس ، وجزر بينغوين ، وغيرها من الجزر المقابلة لساحل ناميبيا ، في تعريف الاقليم الذى يتعين
تحقيق استقلاله . وهذا يحظى بتأييد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، كجزء
من عملية عادلة ومتواصلة تستهدف في النهاية حل هذه المشكلة بفضل يقظة وحماس الأمين العام

(السيد أليورتوز ، اكوادور)

للأمم المتحدة الذي كان على صواب وواقعي حينما أعلن ، في نيودلهي أن " هناك مشاكل معلقة في أجزاء أخرى من افريقيا وأمريكا اللاتينية " ، فضلا عن مسألة ناميبيا الخطيرة .

ومن المؤسف ، على وجه الخصوص - بل انه ، في الواقع ، جريمة في حق الانسانية - ان جنوب افريقيا حالت ، في مؤتمر جنيف الاخير ، دون التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار ، الذي كان سيشكل مرحلة أساسية في احلال السلم ، وربما في انهاء ١٤ سنة من الكفاح الدموي ، وبسمح بدخول مرحلة جديدة بحثا عن حل هذه المشكلة الخطيرة التي تقلق العالم .

وترى اكوادور ، كذلك ، ان هذا البند بشأن ناميبيا له علاقة برفضنا المستمر لأية فكرة تقوم على التمييز العنصري . ونستطيع أن نعلن صراحة بأنه ليس هناك أي شكل من الأشكال العنصرية في بلدنا ، ولقد تحقق هذا الانجاز بفضل عملية تعود الى زمن انهائنا للاستعمار ، عندما كانت اكوادور ، بصفتها جزءا لا يتجزأ من كولومبيا الكبرى ، يحكمها بوليفار بين عامي ١٨٢٢ و ١٨٣٠ . وبعدئذ ، وعند حصول امتنا على استقلالها وسيادتها ، حافظنا على تطورنا المتواصل فيما يتعلق بحقوق الانسان وبصفتنا بوتقة انصهار لكل الاعراق ، وهذا وصف صحيح لسكان بلدنا . ونحن نفخر بهذا ، كما هو واضح في البند ٤ من دستورنا ، الذي جاء فيه :

" تدوين دولة اكوادور كل أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري

والفصل العنصري . ونعترف بحق الشعوب في التحرر من الأنظمة الجائرة " .

وهذا ، على وجه التحديد ، هو المفهوم المنطبق على الحالة التي تناقشها الجمعية العالمية : حق شعب ناميبيا في التحرر من النظام الجائر المتسلط عليه ، وهو النظام الذي لا يعرف الا منطق القوة ، والذي يهزأ بصراحة من أية نداءات أو قرارات صادرة عن المجتمع الدولي .

ان هذا الموقف لا يطاق ، ويجب أن تنظر فيه الهيئات المختصة التابعة للمنظمة ، بما انه قد ثبت بجلاء أن حكومة بريتوريا ليس لها أدنى نية في التوصل الى اتفاقات تمكن من تنفيذ خطة الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا .

(السيد ألبورتوز ، اكواور)

وفي ضوء ما سبق ، فان وفد اكواور ، وفقا لموقفه الثابت بخصوص هذه القضية ، سيؤيد قرارات هذه الجمعية الرامية الى مطالبة نظام جنوب افريقيا بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والتقيد بها ، بالاضافة الى القرارات التي اتخذتها الهيئات الاخرى التابعة للمنظمة الدولية ، بشأن ناميبيا ، والتي تتضمن كذلك التزام الدول الاعضاء في الامم المتحدة بفرض جزاءات على النظام الذي يتجاهل ، بعناد ، صوت الشعوب ، ونداء التاريخ من أجل اقامة أشكال التعايش المعاصرة الوحيدة ، وحق الأغليات التي تود أن تعبر عن نفسها بحرية وديمقراطية بغية الاضطلاع بالمسؤولية عن مستقبلها .

السيد العلي (العراق) : منذ ٢٠ عاما مضت اعتمدت المنظمة الدولية القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وعبر عشرين عاما من العمل الدؤوب تمكنت المنظمة الدولية من ضم الكثير من البلدان التي حصلت على استقلالها وأخذت تمارس سيادتها .

وفي العام الماضي فقط انضمت الى منظمنا جمهوريتا زمبابوي ، وسان فنسنت وجوزيفينا الغرينادين كدولتين جديدتين ، لتمارسا دورهما الجديد على المسرح الدولي . ولا يسعنا بهذه المناسبة ، الا أن نعبر عن سرورنا وترحيبنا بانضمام الدولتين الجديدتين ، متمنيين لهما النجاح في انجاز مهامهما الجديدة ، وخصوصا في المنظمة الدولية .

بيد أننا ، مع التذكير بالتقدم الكبير الذي حققته المنظمة الدولية لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة مرة ، وهي أن الكثير من البلدان لاتزال تكافح من أجل استقلالها وسيادتها أو تحريرواراضيها المحتلة ، أو لأجل ازالة التمييز العنصري والتبعية .

ولعل من المفارقات المهمة ، والملفتة للنظر ، أننا رغم احتفالنا بالذكرى العشرين لصدور اعلان تصفية الاستعمار ، لازلنا نشهد نضال شعب ناميبيا من أجل استقلاله وسيادته بقيادة منظمة سوابو ولا يزال شعب جنوب افريقيا يناضل ضد التمييز العنصري ولضمان استقلاله الكامل ، كما أن شعبنا العربي الفلسطيني لازل يناضل ضد العنصرية الصهيونية الاستيطانية التي غزت أرضه وشردته ومن أجل العودة الى وطنه وضمان استرجاع حقوقه الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والقاضية بانهاء استعمار النظام العنصري في جنوب افريقيا لنايبيا ، الا أن ذلك النظام لا يزال يتحدى جميع تلك القرارات كما أنه يلجأ الى مختلف الوسائل القمعية والارهابية لادامة سيطرته اللاشعرية على اقليم ناميبيا محاولا خنق ارادة هذا الشعب المكافح من أجل حقوقه الشرعية وحقه غير القابل لتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . ان المساندة والدعم اللذين يتلقاهما نظام بريتوريا العنصري من الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي لها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع هذا النظام ، هما اللذان يشجعانه على متابعة خرق حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والرأي العام الدولي ، وبالتالي استمرار السيطرة على اقليم ناميبيا واضطهاد شعبه وحرمانه من حقوقه المشروعة .

(السيد العلي ، العراق)

وان هذه المساندة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا لا تقدم من الدول الاستعمارية وحدها ، وانما أيضا تقدم بواسطة الشركات العالمية المتعددة الجنسية التي تنهب خيرات ناميبيا ومواردها البحرية والمعدنية ، وبذلك تتوفر كل مستلزمات استمرار السياسة العنصرية والتوسعية التي مكنت هذا النظام من توسيع حدود البحر الاقليمي ، من جانب واحد ، وعلان المنطقية المتاخمة لساحل ناميبيا منطقة اقتصادية والاشترك مع الشركات المتعددة الجنسية في نهب الموارد البشرية والطبيعية للاقليم . وكل هذا يخالف المرسوم رقم ١ الذى أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٤ .

وبالرغم من كل صنوف الاضطهاد والقمع والتمييز العنصرى الذى تعرض له شعب ناميبيا ، فانه ما يزال يناضل بصلاية وبلا تردد من أجل المحافظة على مصالحه الوطنية ومنع عطيات التهجير المنظم ، وصولا للاستقلال الكامل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ويشكل التعاون العسكرى والنووى مع نظام جنوب افريقيا العنصرى من قبل بعض الدول الامبريالية بالاضافة الى الكيان الصهيونى انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الخاص بفرض حظر عسكرى على جنوب افريقيا ، ويمد ذلك النظام بأسباب القوة مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ومن الضرورى هنا الاشارة الى أن التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا والكيان الصهيونى يعود الى قيامهما على أساس مشترك وهو الاستعمار الاستيطاني لأراضي شعبيين معروفين ، وكونهما غريبين عن المنطقتين ولتمثيلهما لمصالح القوى الاستعمارية والتقاءهما في الممارسات اليومية على المستوى الايدىولوجي حيث التمييز بين البشر على أساس عنصرى هو المنطلق الأساسى ، لذلك فانهما يعملان على عرقلة مسيرة التحرر للشعب الفلسطينى وشعب ناميبيا .

ان وفد العراق يثمن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القسم الرابع) ، كما أن العراق يود أن يشير الى المباحثات المشمرة التي أجرتها بعثة التشاور الموفدة اليه والتي زارت القطر للفترة من ٩ - ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، والمدرجة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، المجلد الأول ، الوثيقة (A/35/24)

(السيد العلي ، العراق)

اننا ندعو المجتمع الدولي الى تطبيق القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن نظام جنوب افريقيا العنصرى ، كما نؤيد نضال شعب ناميبيا البطل بقيادة منظمته الوطنية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وكفاحه من أجل الحرية وتقرير المصير وتحرير كامل أرضه ، كما نؤكد دعمنا التام المعنوى والمادى وتأييدنا لكل المساعي والمواقف والقرارات التي تتخذها منظمة سوابو .

لقد شهد العالم كله ، قبل فترة قصيرة ، فشل مؤتمر جنيف نتيجة لتعنت نظام جنوب افريقيا العنصرى واصراره على سياسته التعسفية وانكاره لحقوق شعب ناميبيا في الاستقلال والسيادة الوطنية تحت قيادة منظمة سوابو ورفضه لجميع قرارات الأمم المتحدة .
ولكل ما تقدم فقد لقي قرار طرد النظام العنصرى لجنوب افريقيا من المنظمة الدولية ترحابا وتأييدا كبيرين ، وان الوفد العراقى بهذه المناسبة يأمل أن توافق الجمعية العامة قريبا في طرد النظام العنصرى الاستعمارى الآخر المتحالف مع نظام جنوب افريقيا ، ونعني به الكيان الصهيونى ، من المجموعة الدولية نظرا لتشابه الكيانين القائمين على القهر والتسلط واستغلال الشعوب ، كما أن القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في نيودلهي ، في دعم مستقبل كفاف شعب ناميبيا وادانة نظام بريتوريا العنصرى بسبب انتهاجه لسياسته الوحشية المعادية لكل تطلعات وآمال هذا الشعب تأتي لتؤكد من جديد أحقية وشرعية نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمته الوطنية ، سوابو ، من أجل نيل الحرية والاستقلال .

السيد أويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : اتخذت

جمعيتنا ، منذ ثلاثة شهور ، بروح بناءة وواقعية ، القرار الحكيم الذى يقضى بتأجيل مناقشتها بشأن مسألة ناميبيا . وكانت الدورة الخامسة والثلاثين تهدف ، بعلمها هذا ، الى اتاحة كل الفرص لنجاح مؤتمر جنيف ، الذى كان يرمى الى تحديد موعد لوقف اطلاق النار في ناميبيا ، وانشاء فريق الأمم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكانت جمعيتنا على صواب فيما فعلته ، لاسيما وأن هذا المؤتمر كان يشكل نتاج سلسلة طويلة من المشاورات والمفاوضات الصعبة ، التي حصل فيها الأمين العام ، فيى النهاية على موافقة الطرفين المعنيين ، وهما جنوب افريقيا وسوابو ، بغية التوصل ، خلال

(السيد أويرونو ، جمهورية
الكامرون المتحدة)

هذه السنة ، الى تسوية لحل مشكلة انهاء الاستعمار ، التي تشغل بال منظمنا منذ أكثر من
ثلاثة عقود .

غير أنه كان هناك أكثر من سبب واحد للتشكك في اخلاص جنوب افريقيا ورفيتها السياسية
في حل المشكلة ، بما أننا قد اعتدنا على غدرها وتراجعها وسخريتها المتفطرة تجاه الأمم
المتحدة .

والواقع أنه ما فتئ نظام بريتوريا ، منذ أن قررت الجمعية ، في عام ١٩٦٦ ، انهاء
انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وهو القرار الذي أكدته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ ،
وبالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بواصل احتلاله غير
الشرعي لهذا الاقليم الدولي ، ويعزز وجوده بالعنف والارهاب .

ولا داعي الى التذكير هنا أن هذا القمع يتعرض له ، على وجه الخصوص ، السكان السود
المكرهين ، كما هو الحال في جنوب افريقيا نفسها ، على البقاء في حالة غير لائقة للبشر ، لا لسبب
سوى لون بشرتهم .

وبالرغم من شكنا الذي له ما يبرره ، فاننا نعتقد ، مع ذلك أن مبادرة الأمين العام كان
لها من فرص النجاح ما يكفيها ، لاسيما وانها حظيت بدعم البلدان الغربية الخمسة صاحبة خطة
تسوية المسألة الناميبية . أليست هذه الدول ، في الواقع ، التي بفضل مصالحها الاقتصادية
والعسكرية وغيرها في جنوب افريقيا ، هي التي تمتلك أوراقا رابحة ووسائل فعالة لارغام نظام بريتوريا
على التعاون مع المجتمع الدولي بغية انهاء الحرب التي تدور رحاها في ناميبيا ، والتوتر وعدم
الاستقرار الخطير الذي يزداد في المنطقة مهدداً بذلك السلم والأمن الدوليين ؟

وبالاضافة الى ذلك ، فان ثلاثة من هذه البلدان هي من البلدان التي يخولها الميثاق
مسؤوليات خاصة من حيث المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فلم يكن لها
الاعتبارات وزن أمام فطرسة بريتوريا واصراها على ادامة سيطرتها على ناميبيا وتوقعها استقلال
هذا البلد لا عن طريق اجراء انتخابات حرة وديمقراطية تحت رعاية ومراقبة الأمم المتحدة ولكن عن
طريق عمليات داخلية تضمن لها احكام قبضتها على ناميبيا من خلال أشخاص مخلصين لها ، مثل
رجال تحالف تورنهال الذين أثار تصرفهم البدائي والغريب في جنيف سخط المجتمع الدولي .

(السيد أويونو ، جمهورية
الكامبيرون المتحدة)

ولا فرو أن المسؤولية الكاملة عن فشل مؤتمر جنيف الأخير تقع على عاتق جنوب افريقيا التي
عند ما سدت عليها كل المنافذ لم تر حتى أن هناك داعيا لاستعمال حيلها المعهودة لكي
تعلن بوضوح أنها غير مستعدة لتنفيذ خطة التسوية التي وافقت عليها رسميا .
ولقد كان لمؤتمر جنيف هذا ، على الأقل ، الفضل في توضيح نية جنوب افريقيا الحقيقية .
ومن العجب ان أن نظام بريتوريا ، الذي تمرد على قوانين المجتمع الدولي عند ما بنى سياسته على
الانتهاك المنتظم لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، شعر فجأة بالحاجة الى الحضور للاشتراك
في مداولاتنا .

ومن الواضح أن هذه المناورة الدعائية المحضه - هذه المهارة العقيمة - لم تكن تهدف
الا الى تعطيل أعمال جمعيتنا وخذاع المجتمع الدولي ، بحيث تتبدى جنوب افريقيا وكأنها ضحية
لمنظمتنا ، التي لم تتوقف جنوب افريقيا عن الاستهزاء بقراراتها وعن اضعاف سلطتها منذ أن أنشئت .
ويطيب لنا أن نهنيء الأغلبية الساحقة من الوفود التي لم تقع في هذا الفخ ان رفضت وثائق
تفويض ممثلي نظام بريتوريا غير القانوني وغير الشرعي* .

ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لنهنيء سوابو التي ، بفضل حكمتها ونضجها السياسي ،
كان لها وقع حسن على المجتمع الدولي . فمؤتمر جنيف سمح ، لها مرة أخرى ، بأن تثبت شعورها
الكبير بالمسؤولية واستعدادها المتواصل ، وهذا ما يجب أن نشجعه ، للتفاوض من أجل ايجاد
تسوية سلمية للمسألة الناميبية ، وذلك بالرغم مما يتعرض له زعمائها ومناضلوها من استفزازات وقمع
وحشي من جانب سلطات بريتوريا العنصرية .

والسؤال المطروح بعد المأزق الجديد الناجم عن فشل مؤتمر جنيف هو معرفة الكيفيات والسبل
التي يمكن بها الآن ارقام جنوب افريقيا على التعاون مع الأمم المتحدة .
وبالنسبة للكامبيرون ، التي هي عضو في لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية
وفي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فان الرد على هذا السؤال واضح للغاية ولا التباس فيه . وهو
معروف جيدا . فنحن نؤيد ، بشتى الطرق ، الكفاح الشرعي الذي يخوضه الشعب النامبي ، وهذا
الكفاح هو كفاحن الذي تجسده سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، وندعو المجتمع الدولي ، بنفس

* يتولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارينيسكو (رومانيا) .

(السيد أويونو ، جمهورية
الكامبيون المتحدة)

النظر عن خلافاته المذهبية ، الى أن يؤيد تأييدا حاسما هذا الكفاح لكي تنتصر حقوق الانسان في الحرية وتقرير المصير وفي الاستقلال في اطار ناميبيا موحدة ، بما في ذلك خليج والفيس . واننا نرفض كل حل من جانب واحد تمدده وتفرضه جنوب افريقيا ، ونعيد التأكيد على موافقتنا على خطة التسوية التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأساليب تطبيقه العملية . وعليه ، فان الكامبيون تؤيد مشاريع القرارات التي قدمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهي المشاريع التي ، على كل حال ، تطابق ، في جوهرها ، المشاريع التي اعتمدها منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز .

ويسرنا أن نهنيء صدقينا ، السفير بول لوساكا ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لناميبيا ، السيد مارتي اهتيساري ، على الخصال ، من قوة وكفاءة وتفان ، التي تحملها بها المسؤوليات التي عهدت بها منظمنا اليهما بخصوص الشعب الناميبي .

وانا لم يحصل هذا الشعب بعد على استقلاله وسيادته ، فالسبب يعود في ذلك الى أن جنوب افريقيا ان تستظهر بأصدقائها - وهم من الأقوياء - في منظمنا ، وتستغل موقعها الجغرافي والاستراتيجي في اطار التنافس بين الشرق والغرب ، فقد أفلحت دائما في خلق البلبلة . فموضوع مناقشتنا ، وهو مشكلة انهاء الاستعمار وحقوق الانسان ، يجب ألا ينظر اليه من زاوية المواجهات المذهبية ، كما يحاول البعض أن يوهنا لتبرير مراوغتهم وتساؤلهم مع نظام الفصل العنصري .

وانا كنا جميعا مقتنعين بضرورة جعل هذا النظام يتغير ويتعاون مع الأمم المتحدة ، يجب علينا أن نمتدح بأن كل الوسائل التي استعملت حتى الآن لم يكن لها مفعول ، وقد حان الوقت لفرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية ، وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق . ونناشد ، على وجه الخصوص ، الدول التي رأت من المناسب في الماضي أن تستعمل حق النقض ، لا لتشجيع وتعزيز أهداف ومثل الميثاق في الجنوب الافريقي ولكن من أجل الدفاع عن مصالحها الأنانية ، حتى وان كانت هذه المصالح تقوى ضد نظام الفصل العنصري الذي تدنيه تلك الدول من حيث المبدأ .

(السيد أويونو ، جمهورية
الكامبيرون المتحدة)

ان هذا الازدواج في التصرف على المدى الطويل لن يخدم مصالحها ، لا في المنطقة ،
حيث أن الفصل العنصرى محكوم عليه بالزوال بعد الاستعمار ، ولا في العالم ، حيث ستنتصر
لا محالة مثل الحرية والاستقلال .

السيد سيمبانيني (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : ان المناقشة الحالية للمسألة
الناميبية ، في رأى وفد بلدى ، بوروندى ، ذات مغزى مزدوج . أولا ، يجب علينا أن نقدر الشوط
الذى قطعناه في المعركة التي يخوضها كل من الشعب الناميبى والمجتمع الدولى من أجل خلق
الظروف المواتية لتحقيق استقلال حقيقي لناميبيا . ويجب علينا ، بعدئذ ، أن نحدد التدابير
الملموسة المناسبة التي تتطلب الحالة الراهنة اتخاذها من أجل ارقام نظام جنوب افريقيا العنصرى
على أن يفادر فوراً اقليم ناميبيا الذى تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عنه .
وبعبارات أخرى ، يجب علينا أن نجرى تحليلاً موضوعياً ، ومستفيضاً قدر الامكان ، للأحداث
المهمة التي جرت منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة في هذا البلد الغالي علينا : ناميبيا . ونعتقد
أن هذا المسعى سيؤدى الى وضع استراتيجية مقبلة تقوم الأمم المتحدة ، من خلال الجمعية
العامة ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ، باعدادها بدون أى تأخير من أجل اخراج القوة
غير الشرعية ، المعتدية على الشعب الناميبى ، من ناميبيا .
ومن البديهي أن دراستنا لهذه المشكلة ستشتمل أساساً على موضوعين ، هما الانتصارات
والهزائم . وان هذا المنطق سيقودنا حتماً الى البحث عن الأسباب الكامنة وراء خيبة آمالنا
ومارتنا . وسيدل هذا التشخيص على الدواى الناجع الذى يجب وصفه .
وذكرنا ، قبل برهة ، الانتصارات التي أحرزت في الكفاح من أجل كرامة شعب ناميبيا
وحرية . واسمحوا للوفد البوروندى أن يكون أدق . وتوخياً للوضوح ، أود أن أستعرض ثلاثة
أصعدة تتضح فيها نتائج الكفاح الذى نفخر به .
الانتصار الأول على الصعيد الداخلى . وفي رأينا أن أهم انتصار يستطيع أن يعتز به
الشعب الناميبى هو مقاومته التاريخية ضد النظام الاجرامى لجنوب افريقيا العنصرية . والواقع
أنه بالرغم من اتباع سياسة منهجية قائمة على القمع المطلق المتجسد في عمليات الاعتقال والنفسى
والارهاب والاغتيال التي ترتكبها الدولة المحتلة الاستعمارية ، فان الشعب الناميبى قد نظم

(السيد سيمبانايني ، بوروندي)

نفسه سياسيا وعسكريا من أجل طرد نظام جنوب افريقيا العنصرى البغيض من وطنه ، لدرجة أن جنوب افريقيا العنصرية اليوم تهاب الانتخابات الحرة والعدالة تحت اشراف ومراقبة منظمة الأمم المتحدة .

فالعامل الكبير الذى أنجزته سوابو داخل ناميبيا ، في المدن والقرى على حد سواء ، وقيام حركة التحرير هذه - التي هي الممثل الوحيد للشعب الناميبي - بتعبئة الجماهير الناميبيية سمحا لهذا الشعب أن يبلغ نضجا سياسيا أثار اعجابنا . فلا الطائرات المقاتلة ، ولا الطائرات العمودية ، ولا الجيش القمعي المؤلف من أكثر من ٦٠.٠٠٠ نفر مدجج بالسلاح ، ولا اجراءات التخويف أو الانتقام ستصرف هذا الشعب الباسل عن الهدف الذى يسعى اليه بدون هـوادة ، ألا وهو استرجاع استقلاله وحرية . وان هذه القوة التي لا تقهر لشعب تحدوه عزيمة قوية وبالتالي متأكد من انتصاره ، هي التي تسمح لقيادته الشرعية ، سوابو ، من أن تتخذ موقفا بنا* ومسؤولا على مائدة المفاوضات .

كما أن هذا الانتصار الأكد للشعب الناميبي هو الذى يفسر الارتباك والتصرف الغريب والطائش لجنوب افريقيا العنصرية التي أدركت أن فشلها سيكون ذريعا اذا ما نظمت الانتخابات الحرة والعاجلة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . وان هذا الخوف من الغد ينتاب كذلك مجموعة المرتزقة والخونة الذين يتسائلون عما سيكون عليه مستقبلهم . وانا اقتنعوا بأن عملية التحرير لا رجعة فيها ، ارتموا صاغرين وعلى ضد في سلاسل عبودية جنوب افريقيا العنصرية . ويتسائل تحالف تورنهال العاق كيف يمكنه أن يخرج من قفص الخيانة ؛ ولكنه غير قادر على الاستغاثة . أما الانتصار الثانى فهو ، في رأينا ، على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي . فانتصار شعوب موزامبيق وأنغولا وزمبابوى على القوى العنصرية والاستعمارية قد غير جذريا معطيات السياسة الجغرافية للمنطقة الفرعية ولكل القارة الافريقية . فبعد انهيار كل هذه الأنظمة الاستعمارية التي تعتبر حلقة طبيعية وحصنا لجنوب افريقيا العنصرية ، دخل نظام بوتا عهدا طويلا وخطيرا من العزلة والاحتضار .

(السيد سيمياناني ، بوروندي)

وان التضحيات الهائلة التي قدمتها دول خط المواجهة ، التي كانت ضحية لأعمال عدوانية قام بها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، لدليل واضح على تضامن هذه الشعوب الحرة الهادف مع شعب ناميبيا المكافح . ولا يسعنا الا أن نفتبط لهذا النموذج من الشجاعة والسخاء . وبالطبع فان هذا يعزز ويؤكد مكتسبات ثورة شعب ناميبيا . كما أن التزام افريقيا الحرة والمستقلة بالوقوف الى جانب الشعب الناميبى وحركة تحريره ، سوابو ، يعتبر تشجيعا آخر للشعب الناميبى في حرب تحريره من أجل استقلاله ، وسيادته وسلامته الاقليمية .

ولقد وجد الدعم الذى قدمته الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية صدى طيبا لدى المجتمع الدولى . وهكذا ، فان الشعوب المحبة للعدل والحرية هبت لمساعدة الشعب الناميبى بشتى الوسائل من أجل اعانته على استرداد حريته .

وعلى سبيل التحدى ، أيدت بعض البلدان الشعب الناميبى في كفاحه عن طريق تقديم مساعدة انسانية ؛ وقد مت بلدان أخرى أسلحة من أجل التحرير . ومنحت منظمات دولية ، مثل منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، سوابو مركز مراقب ، معربة بذلك عن رغبتها في التعاون مع حركة التحرير هذه . وذهب مؤتمر بلدان عدم الانحياز الى أبعد من ذلك لأنه قبل سوابو كعضو كامل .

وان هذه الانتصارات الدبلوماسية قد أزعجت بلا شك جنوب افريقيا العنصرية التي ، ان طردت من الجمعية العامة منذ دورتها العادية لعام ١٩٧٤ ، التي تعتبر بحق دورة تاريخية ، حاولت مرتين على الأقل ، بدون جدوى ، أن تسترد مقعدها في الجمعية العامة .

وفي ٢ آذار/مارس ١٩٨١ ، وهو اليوم المحدد للنظر في البند ٢٧ المعنون "مسألة ناميبيا" تجرأ وفد جنوب افريقيا المزعوم أن يدخل قاعة الجمعية العامة ، مبديا هكذا في وضح النهار فطرسته وتحديه المستمر لقرارات ومقررات منظمنا . ومرة أخرى ، لم ترد الجمعية العامة ، بأغلبية ساحقة ، أن تكون شريكة في سياسة التقويض والانتهاك لأحكام الميثاق ، محافظة بذلك على الأسس نفسها التي تقوم عليها منظمنا . وبذلك ، فانها لم ترد أن تتقيد بشكل متزمته بحرفية القانون ، وهو أمر لا يجدى نفعا الا اذا تعلق الأمر بحماية بعض المصالح الاستراتيجية والمادية المعروفة جيدا .

(السيد ساجانانجي ، زروني)

ويف يمدن ، في الواقع ، أن يكون الوضع على خلاف ذلك ، بما أن هذا التفكير نفسه ، لا يأخذ به حماة الشرعية وامتيازات مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر ، مثلا ، بتفسيرهم للعواقب الشرعية المترتبة عن الوجود المستمر لجنوب افريقيا في ناميبيا ، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) وفتوى ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، التي أعلنت محكمة العدل الدولية بموجبها أن وجود جنوب افريقيا المستمر في ناميبيا غير شرعي ، وانه يجب عليها أن تسحب فوراً ادارتها من ناميبيا .

وليسمح لنا بأن نتساءل ، ولو برهة ، عن صحة هذه الحجة القانونية الرامية الى الحمل على قبول سلطات وفد جنوب افريقيا العنصرية ، بينما لا يعرب أنصار هذه الفكرة عن أى سخط لنهب موارد ناميبيا الطبيعية ، الذى تقوم به جنوب افريقيا بالتواطؤ الكامل مع الشركات عبر الوطنية الخاضعة لولايتهم القضائية منتهكة بذلك انتهاكا صارخا المرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وان مسألة ناميبيا تقلق بال منظمنا منذ ٣٥ سنة . لذلك ، فان الدول الاعضاء تعرف الى حد كاف الاسباب الحقيقية التي جعلت هذه المسألة الحيوية بالنسبة لمنظمنا تتخبط وتتردى فى مأزق .

ان المشكلة التي نزمع تناولها هي مشكلة استمرار هذا النظام العنصرى الاستعمارى في ناميبيا بالرغم من ادانة المجتمع الدولي شبه الاجماعي له وتكثيف الشعب الناميبى لحرب التحرير . وعلى الأخص ، ما هي الأسباب الكامنة وراء العراقل التي صادفها المجتمع الدولي في بحثه عن حل لمسألة ناميبيا ؟ ان أسباب الوجود غير الشرعي المستمر لجنوب افريقيا في ناميبيا يمكن ، في رأينا ، تصنيفها أساسا الى نوعين . الأول يعود الى سياستها الرامية الى المحافظة ، في افريقيا وبالقوة ، على نظامها العنصرى القائم على الفصل العنصرى ؛ والثاني يعود ، في اعتقادنا ، الى سياسة بعض القوى الرامية الى المحافظة بشتى الوسائل على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة . وان جنوب افريقيا العنصرية تستعمل ، في الواقع ، كل ما في وسعها لسد الطريق المؤدى الى الحرية والمساواة بين الشعوب في هذا الجزء من افريقيا .

وفي هذه الخطة ، كان من المفروض أن تكون ناميبيا دولة حائزة بين جنوب افريقيا الاستعمارية والبلدان الأخرى المجاورة . هذا هو موقف جنوب افريقيا . فالمخطط يشبه تماما مخططات الدول الاستعمارية : تجزئة الاقليم من أجل خلق مشكلة حدود بين البلدان المجاورة ، ومناورات من أجل خلق انقسامات عميقة داخل الأمة ، ان لم يكن الموضوع مجرد موضوع ضم ، ووضع مجموعات عميلة تتمتع بامكانيات هائلة لممارسة السلطة الاستعمارية من أجل محاربة قوى التقدم في البلد ، وسجن

(السيد سيمبانيني ، بوروندي)

زعماً الحركة أو الحزب الذي يكافح من أجل الاستقلال ، وتطبيق سياسة التعويق تجاه الأمم المتحدة ، والنفور من أية مراقبة لانتخابات عادلة من شأنها أن تحدد مستقبل البلد ، وأخيراً التحالف مع كل القوى الاستعمارية والامبريالية الأخرى . ويمكن لهذا المخطط الاستعماري أن يمح مع ما يلزم من تغيير ، على السياسة التي تتبعها جنوب افريقيا في ناميبيا . وعلى سبيل المثال ، فان هذا النظام غير الشرعي والاستعماري ان خشي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي ينص على تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، اتخذ قرارا يقضي بضم خليج والفيش ، وكان هدفه المستتر من ذلك هو تعريض اقتصاد ناميبيا للآفات بعد استقلالها . ويعيد وفد بوروندي التأكيد على ادانته لهذا الاجراء الاستعماري الذي يعتبره باطلا ولاغيا ، ويعيد التأكيد كذلك على أن خليج والفيش والجزر الواقعة مقابل السواحل الناميبية هي جزء لا يتجزأ من ناميبيا .

ومن أجل اشباع رغباتها في ضم الأراضي ورغباتها الاستعمارية ، نظمت جنوب افريقيا الاستعمارية في عام ١٩٧٨ مسخرة ما يسمى بالانتخابات الداخلية . ولقد وضحت هذه المشاورات غير الشرعية ، والاحتياطية ، سوء نية جنوب افريقيا التي نقضت التزامها ، في ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، أمام مجلس الأمن ، بقبول اقتراح تسوية المسألة الناميبية . وفي ٣١ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٨ ، ندد وفد بوروندي بعبارات واضحة أمام مجلس الأمن ، بريا جنوب افريقيا هذا .

ويجدد بوروندي ، أمام هذه الجمعية الموقرة ، ادانته الصارمة لكل المناورات التي حاولت جنوب افريقيا بواسطتها أن تنقل السلطة في ناميبيا الى مجموعات غير شرعية تخدم مصالحها ، من أجل المحافظة على سياستها المتمثلة في السيطرة وفي استغلال شعب الاقليم وموارده الطبيعية . وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شهد المجتمع الدولي أعمالا تعويقية جديدة قامت بها جانب جنوب افريقيا . وان الوقت لا يسمح لنا بأن نعد قائمة بالعراقيل التي وضعتها جنوب افريقيا .

ومن أجل تكوين فكرة عن نطاق سياسة المماثلة المتعمدة هذه التي يتبعها هذا النظام العنصري والاستعماري ، فيكفي أن نذكر المطالب التالية :

(السيد سيمبانا نيني ، بوروندي)

لقد أثار جنوب أفريقيا أولاً مسألة حجم فريق الأمم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية ، وأكدت ، بشكل خاص ، على العنصر العسكري في هذا الفريق . ولقد كسبت جنوب أفريقيا هذه القضية . وفيما بعد ، وضعت جنوب أفريقيا شروطها بشأن المنطقة المجردة من السلاح على جانبي الحدود الشمالية لناميبيا من أجل تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبروح بناءة استجابت الأطراف المعنية لمطالب جنوب أفريقيا الجديدة . وهكذا ، فإن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، أحاطت علماً ، في وثيقة مرفقة بالرسالة المؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ والموجهة الى الأمين العام من وزير الخارجية والاعلام لجنوب أفريقيا العنصرية .

* بأن جنوب أفريقيا سيسمح لها بالمحافظة على ما مجموعه ٢٠ قاعدة في المنطقة المجردة من السلاح أثناء الاسابيع الاثني عشر الأولى بعد وقف اطلاق النار . وأحاطت علماً ، كذلك ، بأن أنغولا وزامبيا ستحتفظان بما مجموعه سبع قواعد في المنطقة المجردة من السلاح على جانبي حدودهما . " . (S/14139 ، المرفق ، الفقرة ٣) . ولا بد من الاشارة كذلك انه تم ، بناءً على طلب جنوب أفريقيا ، تقديم توضيحات اضافية عن الطريقة التي سيتحمل بموجبها فريق الأمم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية مسؤولياته في هذه المنطقة المجردة من السلاح . وهكذا ، فانه وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة التكميلي عن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا ، الوثيقة S/13862 المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، تم عقد اتفاقات بين وفد جنوب افريقيا والجنرال بريم شاند بشأن عمليات الارتباط والاتصال والخط الفاصل والترتيبات الادارية . وان هذه المعاملة الطيبة لجنوب افريقيا دفعتها الى توريد مطالب تضمنتها برقية مزعومة صادرة عن عصاية من الارهابيين ، الخونة في حق الشعب الانغولي والمرتزة لحساب نظام جنوب افريقيا العنصرى . وفي رسالة موجهة الى الأمين العام لمنظمتنا ، الوثيقة S/13935 ، كتب الممثل الدائم لنظام جنوب افريقيا العنصرى المجرم قائلاً :

" يجب ألا يستخف بأثار هذا البيان " . (S/13935 ، المرفق ، الفقرة ٥)
ولقد تجاهل أميننا العام هذه المحاولة غير اللائقة لاشراك منظمتنا في خطة تجزئة أنغولا وزعزعة استقرارها ، التي وضعتها بطريقة شيطانية جنوب افريقيا العنصرية ، ورفض تلك المحاولة باحتقار .

(السيد سيمبانا نيبى ، بوروندى)

ولكن جنوب افريقيا ظلت تضع العراقيل في طريق التسوية السلمية لمسألة ناميبيا . وهكذا ،
أثيرت مسألة حياد فريق الأمم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية . وعليه ، قدم الأمين
العام تأكيدات . ثم حولت جنوب افريقيا نظرها الى المنظمة والأمين العام للقول بأن هذه التأكيدات
برهان على أن أسرة الأمم المتحدة لم تكن محايدة حتى الآن .
وفيما بعد ، وجهت جنوب افريقيا كلمات نابية وجارحة ضد منظمة الأمم المتحدة ، وضد
الأمين العام وضد سوابو . وشككت جنوب افريقيا ، بوضوح ، في اقتراح التسوية . وهكذا ، هدم
نظام جنوب افريقيا العنصرى البناء الذى أعده وشيده حلفاؤه ، بمساعدة المجتمع الدولي ، على أساس
حجج واهية ، وهي أولا عدم وجود نية صادقة وثقة متبادلة بين الأمم المتحدة وجنوب افريقيا ،
وثانيا اعتراف منظمة الأمم المتحدة بسوابو على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب في الاقليم
الناميبى .

وبروح تتسم بالمسؤولية الكبيرة والخيال السياسي الخصب ، أجرى الأمين العام المشاورات
الضرورية الاعتيادية ، ثم نظم مؤتمر جنيف بشأن مسألة ناميبيا ، والذى كان يهدف الى تنفيذ قرار
مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى كان من المفروض أن يؤدى الى استقلال ناميبيا في عام ١٩٨١ .
وكان من الشروط المهمة ، بالطبع ، وقف اطلاق النار الذى من الواجب على كل الأطراف المعنية أن
تتقيد . وكان هذا المؤتمر يرمي ، كذلك ، الى خلق جو الثقة والتفاهم المنشود . والباقي
معروف . وان وفد جنوب افريقيا العنصرى ، بسبب تعنته وتحديه المستمرين ، يتحمل المسؤولية
الكبرى عن الفشل الذريع الذى مني به مؤتمر جنيف .

وان وفد بوروندى ليهيب بالأمين العام للأمم المتحدة ، السيد فالدهايم ، لجهوده
التي لا تعرف الكلل ، وشجاعته واصراره في هذه الفترة الحاسمة من مستقبل الشعب الناميبى .
وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأهيب بسوابو ورئيسها ، سام نوجوما ، للنضج السياسي والشعور
بالمسؤولية اللذين أهدياها أثناء هذه المفاوضات الصعبة للغاية وفي كثير من الأوقات العصيبة .
وأتوجه بتنهاني وفدى ، كذلك ، الى دول خط المواجهة ونيجيريا للجهود التي بذلتها
من أجل انتصار القضية العادلة للشعب الناميبى .

(السيد سيمبانيني ، بوروندي)

ويجب ألا يثبط هذا الفشل من عزيمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ووفقا لما أوصى به الأمين العام للأمم المتحدة ، في تقريره المؤرخ في ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ :
” . . . لن تتوانى منظمة الأمم المتحدة في جهودها لكي تضمن للشعب الناميبي حقه في تقرير المصير والاستقلال عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ومراقبة منظمة الأمم المتحدة . ” (S/14333 ، ص ٥)
وكان البحث عن هذه الطرق والسبل بالذات هو الذي من أجله دعا رئيس الجمعية العامة الى انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين المستأنفة .

وان سعادة السفير بول لوساكا ، الممثل الدائم لزامبيا ، ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، قد أشار بوضوح ، في كلمته المبدعة الى الطريق الذي يجب سلوكه ، والتدابير التي يجب اتخاذها . ويود وفدي ، أولا قبل كل شيء ، أن يحيي هذا العمل العظيم الذي أنجزه على رأس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي يتشرف بلدي ، بوروندي ، أن يكون عضوا فيه .
وفيما يتعلق بالاجراءات الطموسة التي يجب اتخاذها ، يؤيد وفدي تأييدا كاملا توصيات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الواردة خاصة في تقريره ، المجلد الثاني ، الملحق رقم ٢٤ ، الوثيقة A/35/24 .

وبالاضافة الى ذلك ، يود وفدي أن يلفت انتباه الجمعية العامة الى أن من المناسب والضروري تأييد النداء الذي وجهه المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي ، والنداء الذي وجهه مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقود في أديس أبابا ، من أجل عقد اجتماع لمجلس الأمن للأمم المتحدة بغية بحث مسألة ناميبيا وفرض جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا الاستعمارية ، بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لحملها على تنفيذ مقررات وقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

ولقد حان الوقت لكي يتحمل مجلس الأمن كامل مسؤولياته عن صيانة السلم والأمن الدوليين في اطار العدوان المستمر الذي تقوم به جنوب افريقيا العنصرية ضد الشعب الناميبي . لقد أجم شعب كامل وأخذ كرهينة بحجة سد الطريق أمام الشيوعية في افريقيا .

(السيد سيمبانيني ، بوروندي)

و يدعو محاربة الشيوعية ، فان هذا النظام المجرم يرتكب باستمرار أعمالا عدوانية ضد مخيمات اللاجئين النامبيين في أنغولا وزامبيا ، وفي بلدان أخرى واقعة في المنطقة . و يدعو محاربة الشيوعية ، يعيش الشعب الناميبي في معسكر اعتقال كبير مثل الذي سبق للعالم أن عرفه أثناء فترة ارهاب الفاشية والنازية . و يدعو صون المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والمادية ، فان بعض الحكومات التي تنادي جهرا بالحرية والمساواة ، تساعد جنوب افريقيا العنصرية في مخططاتها وخطتها المؤذية الرامية الى اكتساب السلاح النووي ، بغية تهديد شعوب المنطقة التي ترفض العبودية والسيطرة الخسيسة من جانب دعاة الفصل العنصرى وترفض الاستغلال المخزى لثرواتها الطبيعية والبشرية ، ان لم يكن بغية اهلاك تلك الشعوب . نعتقد أن هذا الأسلوب قد ولى عهده .

وكيف يمكن للشعوب التي واجهت نظام هتلر الاجرامي ألا تحرك ساكنا أمام الحالة السائدة في ناميبيا ؟ وكيف يمكن للحكومات التي استعانت بالبلدان الشيوعية للبقاء أن تعارض اليوم مساعدة هذه البلدان نفسها التي يحتاج اليها الشعب الناميبي لطرد جنوب افريقيا التي افتصبت وطنه ؟ لقد خلقت جنوب افريقيا نفسها الظروف التي يستوجبها الميثاق من أجل فرض جزاءات شاملة والزامية ضدها ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

فالانتهاكات المتواصلة للقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة من جانب جنوب افريقيا ؛ والقمع الدوى الذى يمارسه باستمرار نظام جنوب افريقيا غير الشرعي ضد الشعب الناميبي ؛ وسياسات العدوان المستمرة التي ينادى بها هذا النظام وتتخذ شكل هجمات وغارات جوية متكررة ضد دول ذات سيادة مثل انغولا وناميبيا وموزامبيق ، كل هذا يشكل ، حسب مفهوم ميثاق منظمنا ، أعمالا تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل خطير وحقيقي ، سواء أكان ذلك في المنطقة ، أو افريقيا ، أو في العالم .

لذلك ، فان وفد بوروندي يود أن يغتنم هذه الفرصة ليناشد بالحاح فريق الاتصال الغربي لكي يمارس ضغطا حقيقيا على نظام بريتوريا العنصرى بحيث يمثل لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبما أن فريق الاتصال الغربي هو صاحب اقتراح التسوية التي تحدثنا عنها ، فانه لا يستطيع أن يتهرب من مسؤوليته في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها مسألة ناميبيا . ونتمنى

(السيد سيمباناني، بوروندي)

مخلصين أن حق النقض لن يمارس من بعد في مجلس الأمن للحيلولة دون قيام هذه الهيئة بفرض
جزاءات شاملة والزامية ضد هذا النظام الذي يلعبه التاريخ .
وفي غضون ذلك ، على المجتمع الدولي واجب مقدس يتمثل في زيادة الدعم المادي والعسكري
والمالي والسياسي والدبلوماسي للشعب الناميبي الباسل من خلال سوابو .
ومن اللازم كذلك أن تقدم مساعدة متزايدة الى دول خط المواجهة من أجل تعزيز قدرتها
الدفاعية .
وبهذا ، لن يكون المجتمع الدولي قد خان الشعب الناميبي الذي وجه أنظاره نحو هذا
المحفل .

السيد هونغافو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : ان مناقشة البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "مسألة ناميبيا" يعطي لنا ، بعد فشل مؤتمر جنيف ، فرصة لاستعراض نتائج موضوع انهاء الاستعمار في ناميبيا استعراضا جليا .

وليسمح لنا ، بادئ ذي بدء ، أن نحدد بعض المسؤوليات من أجل إبراز فتور ورياء بعض الدول الغربية التي ترتبط مصالحها السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والمالية في الجنوب الافريقي ارتباطا وثيقا بالمحافظة على نظام الفصل العنصرى البشع في بريتوريا الذى يريد ، بثتى الوسائل ، بما في ذلك الهمجية المتوحشة البدائية ، والخداع الشيطاني ، الابقاء على سيطرته غير الشرعية على ناميبيا ، وجعل هذا الاقليم "مقاطعة الخامسة" مستخدما عملاء ماجوريين ، مجموعين في تحالف تورنهال الديمقراطي أو في وحدات قبلية .

والواقع ان المجتمع الدولي ، المتضامن مع الكفاح الشرعي الذى تخوضه في الميدان سوابو ، قد وضع ، منذ سنوات ، وكرر بعد ذلك في كل مناسبة ، الشروط المحددة التي يجب ان تؤدى الى استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية . وأكدت القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولاسيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والقرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، تأكيدا كافيا على اشتراطات انهاء الاستعمار على نحو صحيح ، واستقلال ناميبيا استقلالا حقيقيا ، في ظروف ديمقراطية تسمح لهذا الشعب المنهب والمضطهد في تقرير مصيره بحرية ، والتخلص من أهوال نظام بريتوريا العنصرى ، هذا النظام الذى يهين ويضطهد ويقتل شعبا بأكمله : الشعب الناميبى .

وبعبارة أخرى ، فان بلدى ، جمهورية بنن الشعبية ، بالاضافة الى الاغلبية الساحقة من أعضاء هذه الجمعية العالمية ، لا يمكنها الا أن تتبرأ من مسؤوليتها الجماعية تجاه تطور الاحداث في موضوع انهاء الاستعمار في ناميبيا .

وعندما شكّلت الدول الغربية الخمس ، في عام ١٩٧٧ فريق الاتصال من أجل "تسهيل عملية تحرير ناميبيا" ، كان بلدى ، جمهورية بنن الشعبية ، من البلدان التي أظهرت بوضوح شكها ، ونددت بدون مواربة بهذا العمل المدبر باعتباره مناورة أخرى من القوى الامبريالية والسيطرة ترمسي الى تأخير انهاء الاستعمار في ناميبيا ، والتصدى في الميدان للكفاح المسلح الذى تخوضه سوابو . ولقد حددنا موقفنا بناء على بعد نظرنا الموضوعي واليقظ . وفي الواقع ، ان الدول الخمس مرتبطة

(السيد هونغافو ، بنسن)

بدرجات متفاوتة ، في ناميبيا ، بنظام الاحتلال الاستعماري القائم في بريتوريا . وأستشهد بالفقرة ٣٥٨ ، الصفحة ٧٩ ، من المجلد الأول من تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا :

” ويتبين من آخر المعلومات المتاحة ان هناك ما لا يقل عن ٨٨ شركة عبر وطنية عاملة في ناميبيا ، من بينها ٣٥ تابعة لجنوب افريقيا و ٢٥ مقرها المملكة المتحدة و ١٥ في الولايات المتحدة ، و ٨ في جمهورية المانيا الاتحادية ، و ٣ في فرنسا ، و ٢ في كندا ” .

(A/35/24)

هذه الدول هي ان شريكة في الاستغلال المفرط لموارد ناميبيا . وسمحت جلسات الاستماع التي نظمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بجمع دلائل مستجدة عن اشتراك هذه الدول الغربية نفسها في الاستغلال غير الشرعي للاورانيوم الناميبى . والشركة عبر الوطنية روسينغ اورانيوم المحدودة ، (Rössing Uranium Ltd.) المسؤولة عن الاستغلال غير الشرعي للاورانيوم الناميبى ، مشكلة على اساس رؤوس أموال امريكية وبريطانية والمانية ، وغيرها . وكل رؤوس الاموال الغربية هذه المرتبطة بنظام الفصل العنصرى الجائر تشكل ، بالنسبة الى الاورانيوم بالذات ، ناديا متلاحما من المنتهكيين المعهودين للقانون الدولي ولحق الشعوب في تقرير المصير . ويجب ان يفهم أن كل هذه الدول غير مستعدة للتخلي بسهولة عن مصالحها المتعددة وعن الارياح الهائلة التي تحققها على حساب الشعب الناميبى ، بدون بلوغ مراميها الاستعمارية الجديدة .

وتتحمل بعض هذه الدول مسؤولية كبيرة فيما يتعلق باكتساب جنوب افريقيا للتكنولوجيا النووية علما ان هذه الاخيرة تستعمل مقاطعة كلاهاري الواقعة في الاقليم الناميبى لاجراء تجاربها النووية . ويجب اعتبار هذه الدول مسؤولة عن الخطر النووى الذى تشكله جنوب افريقيا بالنسبة لكل القارة الافريقية . ولن يندعش أحد ان ، ولا سيما الدول الافريقية ، للدور النووى الذى يلعبه نظام بريتوريا العنصرى في اطار الاستراتيجية الامبريالية الشاملة المتمثلة في السيطرة على افريقيا عن طريق الارهاب بالاسلحة ، بما في ذلك السلاح النووى .

والحقيقة انه ، على الصعيد العسكرى والاستراتيجى ، وجد نظام بريتوريا نفسه وقد عهد الغرب اليه بناميبيا ، في اطار استراتيجية شاملة لتطويق افريقيا ، والتحكم في الممرات المائية المجاورة بغية ضمان امدادات النفط وغير ذلك من المواد الأولية المخصصة لاقتصاداته . وان جنوب

افريقيا ، التي تسيطر على ناميبيا ، جزء من نظام معقد قائم على الاستفزاز والتواطؤ والهجمات المسلحة والعدوان بمختلف انواعه الذي تذهب ضحيته كل يوم البلدان الافريقية التي لا تستطيع الدفاع عن النفس .

وعلى الصعيدين السياسي والدبلوماسي ، تعتبر الدول الغربية الكفيل الوحيد للنظام الاستعماري . وبعبارة أخرى ، فان الدول الغربية لديها من وسائل هائلة للضغط ولكنها ترفض ممارسة هذا الضغط على عنصري بريتوريا لكي تجعلهم يدركون ان ذلك الزمن قد مضى وولّى ، وأن استعمارهم في ناميبيا لا يمكن قبوله ، وانهم سيضطرون لا محالة ، سواء ان شاؤوا أو أبوا ، أن ينسحبوا من هذا الاقليم في ظروف أكثر خزيا ، لأنه بالرغم من جبروتهم العسكري الفتاك ، فانهم لن يستطيعوا أن ينالوا من اصرار الناميبيين على التحرر والاستقلال الكاملين .

ان هذا التقاعس والرياء من جانب الدول الغربية علامة مميزة للسياسة الاستعمارية وسياسة التسلط العلني التي استعملت ، طيلة السنوات الثلاث الماضية ، خدعا شيطانية وضغوطا من أجل انتزاع تنازلات من الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وبلدان خط المواجهة ، لصالح عنصري بريتوريا الذين ، بالطبع ، لم يقدموا شيئا في المقابل ، ان لم يكن تعنتهم البدائي وغير المنطقي ، سوى عدوانهم وغاراتهم المسلحة اليومية ضد انغولا وموزامبيق ، وهما اثنتين من بلدان خط المواجهة لعبا دورا حاسما في قبول الخطة المحددة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكان القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) يشكل بالفعل تنازلا رئيسيا من جانب الدول الافريقية التي وافقت بمحض ارادتها على اتباع الاسلوب الديمقراطي الذي تلمص منه عنصري بريتوريا بمكر شنيع .

ولماذا رفض عنصري بريتوريا هذا الاسلوب الديمقراطي ؟ في رأينا ان هذا الرفض علامة على فشل سياستهم القائمة على السيطرة في ناميبيا . ولو طبقت الاساليب الديمقراطية لكان مصير هذه السياسة الفشل المحتوم .

وقد ابدت سوابغ ، التي تخوض كفاحا مسلحا شرعيا ، تفهما كبيرا تجاه الامم المتحدة ، ولكن جنوب افريقيا لم تتزحزح من مكانها ولم تغير أى شيء في موقفها المتغطرس . ومنذ عام ١٩٧٧ ، هل من ضغوط ملموسة مارستها الدول الغربية المعنية على نظام بريتوريا ، في اطار استقلال ناميبيا ؟ اننا ننتظر ردا على هذا السؤال .

(السيد دونغافو ، بنين)

وهكذا ، فقد تبين بوضوح ، وان الحقائق المذكورة أعلاه تثبت اننا على صواب ، ان فشل مؤتمر جنيف يشكل مرحلة يجب ان نضع فيها حدا ، بشكل جذري ، لأساليب العمل التي تبعدنا في اغلب الأحيان عن الشروط الاساسية لاستقلال ناميبيا ، كما هو منصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وفتاوى محكمة العدل الدولية .

يجب على المجتمع الدولي ألا ينسى أبدا أن الدافع الوحيد لتحرير ناميبيا هو سوابو ، الممثل الوحيد للشعب الناميبي المقهور . لا بد من الرجوع الى سوابو ومساعدتها وتقويتها ، عن طريق تقديم مساعدة مادية وعسكرية ومالية متزايدة ، من أجل ارغام عنصري بريتوريا على الانسحاب في أقرب وقت ممكن من هذا الاقليم . ويتحتم ان يكون دعما الدبلوماسي الى سوابو من خلال اتخاذ الاجراءات التي ينص عليها الميثاق ضد جنوب افريقيا ، في اطار الفصل السابع . ولقد كانت الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في اديس أبابا ، واضحة في هذا الشأن . وفي الواقع ، يتعين على مجلس الأمن أن يجتمع في منتصف نيسان / ابريل ١٩٨١ من أجل فرض اجراءات شاملة والزامية ضد بريتوريا ، بموجب الفصل السابع . ولقد توقع مجلس الوزراء كذلك اتخاذ اجراءات أخرى ، بما في ذلك عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة بشأن هذه المسألة في هذه السنة - ١٩٨١ .

ويجب علينا أن نستعجل لأن الحالة في جنوب افريقيا فيها خطر محتمل على السلم والأمن الدوليين . فالبلدان الافريقية المستقلة لن تقبل الامر المفروض عليها من جانب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والناميبيون لن يقفوا مكتوفي الايدي أمام سياسة القمع واستراتيجية السيطرة على ناميبيا التي تمارسها بريتوريا .

وختاما ، نريد أن ننوه ، عن استحقاق ، بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ولا سيما برئيسه ، السفير بول لوساكا ، لجدية التقارير المقدمة الى الجمعية العامة للنظر فيها . ونود أن نحيا جهود الامين العام ، السيد كورت فالدهايم ، الرامية الى اجل ايجاد حل سلمي للمسألة الناميبية ونود أن نتوجه بتحيةة ثورية الى سوابو ومناضليها ومحاربيها وسياسييها وزعمائها الذين يحركون الكفاح المسلح للشعب الناميبي .

ونود أن نتوجه بتحيةة خاصة الى أبناء ناميبيا الحقيقيين الذين قتلوا أو اغتيلوا وسجنوا في سبيل قضية تحرير وطنهم .

(السيد هونغافو، بنــــن)

المجد الأبدى لسوابو
مستعدون للثورة ! الكفاح مستمر !

السيد الحمزة (اليمن الديمقراطية) : تعود الجمعية العامة من جديد لاستئناف دورتها الخامسة والثلاثين ، ومناقشة البند ٢٧ في جدول الأعمال والخاص بناميبيا ، بعد أن عرقل النظام العنصرى في جنوب افريقيا كافة الجهود الدولية لتحقيق استقلال ناميبيا . ولقد كان الفشل الذريع الذى اتسمت به مؤخرا نتائج الاجتماع التمهيدي في جنيف دليلا جديدا على صلف النظام العنصرى في بريتوريا ، وتحديه المستمر للارادة الدولية ، معتمدا في ذلك على الدعم الغير محدود الذى يلقاه من جانب بعض الدول الغربية ، رغم المناشدة المتكررة التى عكستها القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة وبقية المحافل الدولية الاخرى .

لقد تماهت الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا في معارضتها للاجماع الدولي ، ورفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ولجأت الى احكام سيطرتها الاستعمارية والعنصرية واحتلالها غير الشرعي لناميبيا . ومارست شتى الجرائم بحق شعب ناميبيا بما في ذلك قتل الوطنيين أو الزج بهم في السجون وتعذيبهم . ولم تكف بذلك فحسب وانما عززت من تنفيذ سياستها العدائية القائمة على شن الهجمات العسكرية على دول افريقية مستقلة مثل انغولا وزامبيا ، وتشريد ما لشعب ناميبيا في محاولة لاثائه عن كفاحه المشروع لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وانهاء الاحتلال غير الشرعي الذى فرضته جنوب افريقيا على هذا الاقليم . ومن المؤسف حقا ان نجد ان هذه الأعمال العدوانية التى يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا مازالت تلاقي التشجيع والتأييد المستمر من جانب بعض الدول الغربية بالاضافة الى اسرائيل ، تلك الدول التى مازالت تقيم علاقات متينة مع جنوب افريقيا لتشمل كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية ، الأمر الذى تمكنت بموجبه الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا من تشديد قبضتها على ناميبيا ومواصلة الاعتداء على شعبها والقيام بأعمال التخريب ضد دول المواجهة الافريقية وزيادة حدة التوتر في تلك المنطقة بصورة تخل اخلالا شديدا بالأمن والاستقرار في افريقيا والعالم .

ولقد اوضح الفشل الذى لحق بالمفاوضات التمهيدي في جنيف اصرار العنصريين في جنوب افريقيا على مواصلة احتلالهم لناميبيا والمطالبة من جانبهم لفرض اجراءات جديدة وغير شرعية في

(السيد الحمزة ، اليمن الديمقراطية)

ناميبيا ، كما بين ذلك الفشل أيضا عدم الجدوية من جانب الدول الغربية في المساهمة لتحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

لقد أيدت بلادى على الدوام الكفاح العادل والمشروع لشعب ناميبيا ، بقيادة سوابو ، في نضاله من أجل الاستقلال والسيادة وتقرير المصير ، واننا في الوقت الذي نؤكد فيه من جديد تضامننا ودعمنا لنضال الوطنيين هناك ، نرى كذلك بضرورة مضاعفة الدعم الدولي لسوابو الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، وتقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية والعسكرية لها حتى تتمكن من تعزيز كفاحها العادل لتحرير ناميبيا . كما ان الامم المتحدة مطالبة باتخاذ اقصى العقوبات ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، واعادة التأكيد على شرعية الكفاح المسلح لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، وعدم الاعتراف بأية اجراءات أو نظام للحكم قد تفرضه جنوب افريقيا العنصرية على ناميبيا ، وادانة الدول التي مازالت تقيم علاقاتها بجنوب افريقيا والشركات التابعة لها التي تعمل على نهب الثروات الوطنية لناميبيا .

وينبغي أيضا ادانة أعمال القمع الوحشية ضد شعب ناميبيا والمطالبة بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ونقل السلطة الى شعب الاقليم بواسطة سوابو ، بالاضافة الى فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة وحظر التجارة والأسلحة على جنوب افريقيا ، والعمل على عزل هذا النظام العنصرى واجباره على التسليم بالاستقلال التام لناميبيا وانهاء احتلاله غير الشرعى لها والاعتراف بالسيادة الكاملة لشعبها على أراضيها ووحدتها .

لقد اكد المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز والذي عقد مؤخرا في نيودلهي تأييده الكامل لحقوق شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال الوطني والسيادة على اراضيها ، ودعم كفاحه البطولي تحت قيادة سوابو ممثله الشرعي والوحيد ، كما أدان المؤتمر النظام العنصرى في جنوب افريقيا لرفضه الانسحاب الفورى وغير المشروط من ناميبيا ومسؤوليته الكاملة في افشال اللقاء التمهيدي في جنيف على الرغم من الدور الايجابي الذى قامت به سوابو ، ونتيجة لهذا الفشل فقد طالب المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز بضرورة عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لفرض عقوبات شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق على جنوب افريقيا . وأكد من جديد تكثيف الدعم المادى والمعنوى لسوابو من أجل مضاعفة كفاحها المشروع لتحقيق الاستقلال الوطني لناميبيا .

(السيد الحمزة ، اليمن الديمقراطية)

ان الجمعية العامة مطالبة بتجدد هذا النداء الذي تضمنه الاعلان الوزاري لحركة عدم الانحياز ، خاصة ما يتعلق منه بالدعوة العاجلة لمجلس الأمن للنظر في فرض العقوبات الاقتصادية على النظام المنصري في جنوب افريقيا .

ان الاسراع في اتخاذ مثل هذه الاجراءات سيؤكد المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة في مواجهة السياسة الاستعمارية والمنصرية التي تمارسها الاقلية البيضاء في بريتوريا .

ويسرنا ، في الختام ، الاشادة بالدور البناء الذي يضطلع به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة الشرعية لادارة ناميبيا حتى يتم لها الاستقلال ، كما نشيد أيضا بالجهود التي تبذلها كل من لجنة الأربعة والعشرين ولجنة مناهضة الفصل المنصري في هذا الخصوص .

السيد كيركا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في عام ١٩٦٦ ، قرارا مهما يقضي بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي عام ١٩٦٧ ، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي كانت تركيا أحد اعضاءه المؤسسين ، بصفته السلطة الشرعية الوحيدة القائمة بإدارة ناميبيا لحين نيلها الاستقلال . ومنذئذ ، ما فتئت مسألة ناميبيا تحظى باهتمام المجتمع الدولي ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، من خلال أنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ومفوض الامم المتحدة لناميبيا ، طوال السنوات الثلاث الماضية ، ومن خلال أنشطة البلدان الغربية الخمسة . ونظر مجلس الأمن مرات عديدة وهو يباشر مسؤوليته الرئيسية عن المحافظة على الامن والسلم الدوليين ، في الحالة السائدة في ناميبيا ومستقبل هذا الاقليم . وان سجلات الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بناميبيا تدل بوضوح على الجهود الثابتة والمتفانية التي بذلها المجتمع الدولي لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا الدولي ، ولوضع حد للقهر الوحشي وفير الانساني الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد الشعب النامبي ، واحباط محاولة جنوب افريقيا الرامية الى تنصيب نظام عميل في هذا الاقليم ، ولا سيما ضمان تمتع الشعب النامبي بحقه غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال الحقيقي .

ومع ذلك ، أفلحت جنوب افريقيا باستمرار ، أثناء هذه الفترة ، في أن تهزأ بهـذه القرارات ، وتتحدى ارادة المجتمع الدولي من خلال موقفها المناوئ والمتفطرس . ولم تواصل جنوب افريقيا احتلالها فير الشرعي لناميبيا فحسب ، ولكنها كذلك واصلت تصعيد اجراءاتها القمعية الوحشية ضد شعب ناميبيا ، وفرضت عليه سياسة الفصل العنصرى . ولقد استمرت في اعتقال وسجن النامبيين الوطنيين . وحكم على أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . كما ان عدوان جنوب افريقيا على دول خط المواجهة في افريقيا استمر بشكل متزايد . وان موقف جنوب افريقيا هذا ينتهك حتما مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، واعلان حقوق الانسان ، بالاضافة الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما انه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

وان خطة الامم المتحدة معروضة علينا ، منذ مطلع عام ١٩٧٨ ، من أجل ايجاد تسوية دولية مقبولة لمسألة ناميبيا . ورحب المجتمع الدولي بالخطة ، التي اعدتها وقدمتها البلدان

(السيد كيركا ، تركيا)

الفريقية الخمسة ، بعد عمل مكثف ، وبالتشاور والتعاون مع الاطراف المعنية . واعتمد مجلس الأمن ، في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٧٩ (١٩٧٨) ، الاقتراحات الاصلية المقدمة في اذار/مارس ١٩٧٨ والتي تتوقع مرحلة انتقالية الى الاستقلال ، بعد اجراء الانتخابات تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة وان الخطة التي جاءت نتيجة جهود لم يسبق لها مثيل مبذولة لايجاد تسوية عن طريق التفاوض ، قد اشترك فيها الامين العام للامم المتحدة وآخرون من كبار موظفي الامانة العامة ، والممثل الخاص للامين العام ، وممثلون عن دول خط المواجهة ونيجيريا ، بالاضافة الى ممثلين عن البلدان الفريقية الخمسة والاطراف المعنية مباشرة .

وبالرغم من كل هذه الجهود ، فان الخطة لم تنفذ حتى الآن ، مع الأسف ، بسبب المسائل والمشاكل العديدة التي اثارها جنوب افريقيا في كل مرحلة من مراحل هذه المبادرة السلمية . ويدرك المجتمع الدولي ادراكا تاما الرياء واللامسؤولية اللذين تميز بهما موقف جنوب افريقيا منذ البداية . ولقد شاهدنا ، مرارا وتكرارا ، الجهود المبذولة من أجل ايجاد تسوية عن طريق التفاوض ، والتي كثيرا ما قوضتها التدابير الانفرادية التي اتخذتها جنوب افريقيا والمناورات التي لجأت اليها . وأدت كل هذه التدابير الى الانتخابات التي نظمتها جنوب افريقيا من جانب واحد ، والى السلطة التشريعية التي اعطيت فيما بعد الى الجمعية بغية تنصيب نظام غير شرعي في ناميبيا ، وفي هذا تحد كامل لقرار مجلس الامن الذي اعلن ان الانتخابات وتنازعها باطلة ولاغية . ورغم هذه الخلفية ، والمأزق الذي سببه موقف جنوب افريقيا المتعننت فيما يتعلق بتنفيذ خطة الامم المتحدة ، اقترحت انغولا فكرة المنطقة المجردة من السلاح على الحدود الشمالية من ناميبيا في منتصف عام ١٩٧٩ ، أملا في حل آخر المشاكل المتبقية المتعلقة بتنفيذ الخطة . وبدأ ان هذا الاقتراح يشكل أساسا سليما لاجراء مزيد من المفاوضات . وقبلت سوابو ودول خط المواجهة اقامة ومراقبة منطقة مجردة من السلاح . وأفلق الامين العام في جمع الاطراف في جنيف ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، من اجل توضيح مواقفها بشأن هذه المسألة . وبما أن الاطراف الأخرى قد اعطت موافقتها على هذا الاجتماع لم يكن ينتظر سوى الرد النهائي لجنوب افريقيا . والواقع انه وردت الى الامين العام ردود عديدة من مسؤولين في جنوب افريقيا . بيد أنها كانت مشروطة وغيبر نهائية .

وبينما كانت جنوب افريقيا ترسل هذه الردود وتعطي للمجتمع الدولي الانطباع بأنها لاتزال مهمة بعملية التفاوض ، واصل نظام جنوب افريقيا اتخاذ التدابير الانفرادية بهدف تعزيز موقفه في ناميبيا . وخلال عام ١٩٨٠ ، أنشأت جنوب افريقيا ، بالاضافة الى السلطات التشريعية التي منحها للجمعية الوطنية ، ما يسمى بمجلس وزراء ناميبيا ، محاولة بذلك توسيع نطاق صلاحيات النظام غير الشرعي في ناميبيا ، وفي هذا تحد كامل لقرار مجلس الامن ذي الصلة . وعلاوة على ذلك ، لجأت جنوب افريقيا ، أثناء هذه الفترة ، الى تجنيد وتدريب قوات قبلية اضافة في الاقليم . ورغم كل هذه التطورات ، التي اثارت حتما شكوكا خطيرة جديدة بالنسبة الى نوايا جنوب افريقيا الحقيقية ، تم تأجيل مناقشة مسألة ناميبيا أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الى ما بعد اجتماع " ما قبل التنفيذ " . وعقد هذا الاجتماع مؤخرا في جنيف في فترة ما بين ٧ و ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ وذلك لأول مرة ، بوجود كل الأطراف المعنية حول مائدة المفاوضات ، بغية حل المسائل المتبقية وتحديد الاساليب التي يمكن بموجبها تنفيذ خطة الامم المتحدة فورا . وعندما اتخذ قرار تأجيل المناقشة ، كان انطباع المجتمع الدولي ان اجتماع ما قبل التنفيذ ، الذي كان يجب أن يعقد تحت اشراف الامين العام وكبار مساعديه ، وباشتراك الأطراف المعنية مباشرة ، مثل وفد سوابو من جهة ، ووفد جنوب افريقيا من جهة أخرى ، بالاضافة الى ممثلين عن دول خط المواجهة ونيجيريا ، والبلدان القريبة الخمسة ، ومنظمة الوحدة الافريقية بصفة مراقب ، سيشكل التقدم المنتظر ، والمنشود منذ أمد طويل ، في عملية التفاوض . وبعبارة أخرى ، كان المجتمع الدولي يتوقع أن يحدد اجتماع ما قبل التنفيذ تاريخا لوقف اطلاق النار ولدخول فريق الامم المتحدة المقترح للمساعدة في الفترة الانتقالية الى الاقليم استعدادا لاجراء الانتخابات تحت اشراف الامم المتحدة . وللأسف ، خيب اجتماع ما قبل التنفيذ الآمال المعقودة عليه ، بسبب الموقف المتعنن الذي اعتادت جنوب افريقيا أن تتخذه ، ولم يفلح في التطرق الى القضايا الاساسية المدرجة في جدول أعماله ، وهذا مرده الى المطالب التي لا يبرر لها وغير الضرورية التي تقدم بها وفد جنوب افريقيا عمدا في هذه المرحلة المتأخرة من المبادرة السلمية من أجل الحصول على ضمانات أخرى بشأن حياد الامم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية ، بالاضافة الى الانتخابات المزمع عقدها في ناميبيا .

وهكذا ، وخلافا لأمني المجتمع الدولي ، انتهت مفاوضات جنيف بالفشل التام عندما أعلن وفد جنوب افريقيا انه من السابق لأوانه تنفيذ خطة الامم المتحدة . ومما لا شك فيه ان هذا فسر على انه محاولة متعمدة من جانب نظام جنوب افريقيا ، الذي يعتبر الطرف الوحيد المسؤول عن فشل اجتماع جنيف ، لوضع عراقيل أمام عملية السلم ، ولكسب الوقت من أجل تحسين موقفه بالنسبة الى النظام الداخلي المقام في ناميبيا على حساب سوابو . والواقع ان التدابير المتعمدة التي لجأت اليها جنوب افريقيا ، منذئذ ، فيما يتعلق بسجن واعتقال وطنيي سوابو ، وتصعيد الهجمات ضد دول خط المواجهة ، تشكل دليلا واضحا على نية جنوب افريقيا الحقيقية في هذا الشأن . وقد بين الامين العام ، بطريقة رائعة ، في الفقرة ٢١ من تقريره المؤرخ في ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ (S/14333) عن اجتماع ما قبل التنفيذ ، الحالة الراهنة التي نواجهها فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . وفي هذه الفقرة ، أشار الى القلق الكبير الذي من المفروض أن يساور المجتمع الدولي بعد ما أسفر عنه اجتماع جنيف الاخير من نتائج . وأشار الامين العام ، فضلا عن ذلك ، في نفس الفقرة ، الى أن أعضاء مجلس الأمن ، وكل المعنيين بالأمر ، يرغبون الآن في دراسة الحالة الجديدة فسي ناميبيا . وفي نفس هذا السياق بالذات وجه الأمين العام نداء عاجلا الى جنوب افريقيا لكي تستعرض بعناية فائقة الآثار المترتبة عن اجتماع جنيف ، ولتعيد النظر في موقفها ازاء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في أقرب وقت ممكن .

وان وفدى يؤيد تماما الملاحظات ذات الصلة التي أبدتها الامين العام الواردة في تلك الفقرة بالذات من تقريره . ونأمل مخلصين ان كل الأطراف المعنية ستبالي بمغزى هذه الفقرة ، وتبذل قصارى جهدها لتنفيذ خطة الامم المتحدة قبل فوات الأوان وقبل أن تضيع كلية آخر فرصة متاحة لايجاد حل سلمي .

وفي هذا الظرف ، يطيب لي أن اشني على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لما أبدته من حنكة سياسية وتفهم وشعور بالمسؤولية ومرونة ، بالاضافة الى الجهود الدؤوبة والمتفانية ، وكذلك على جميع المشتركين الآخرين في اجتماع جنيف لما قبل التنفيذ ، باستثناء وفد جنوب افريقيا طبعاً ، للدور البناء الذي لعبوه .

وبينما يؤيد وفدى النداء العاجل الذي وجهه الامين العام الى جنوب افريقيا من أجل

اعادة النظر في موقفها ازاء تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، نطلب من كل الأطراف الأخرى ألا تفقد الأمل ، وان تواصل جهودها البناءة من اجل انقاذ عملية السلم ، ولكي لا تذهب مساعيها السابقة هباء منثورا . وبينما ندعو الى ذلك ، نتذكر المثل التاريخي الذي يشكله استقلال زيمبابوي ، الذي تحقق أخيرا ، ولا ننسى الصعوبات التي واجهتها هذا البلد قبل تحقيق استقلاله . وان ما نلاحظه الآن في دولة زيمبابوي الفتية ، يعيد استقلالها ، هو زعامة تشعر بالمسؤولية ، وسياسات متوازنة ووجيهة جديدة بأن يمنحها المجتمع الدولي ثقته ، بالرغم من الصعوبات العديدة التي تواجهها . وبالتأكيد ، فان ما تم تحقيقه في زيمبابوي ليس أسهل مما يؤمل تحقيقه في ناميبيا . وانا تحلت كل الأطراف المعنية بالنية الحسنة والاصرار والتبصر والحصافة ، بالاضافة الى روح المصالحة والتعاون ، لن تكون هناك صعوبة لا يمكن تخطيها ، ولا سيما اذا كان البديل هو تزايد سفك الدماء والمعاناة البشرية .

ووفدي مقتنع بوجود بذل كل جهد ممكن وفرض كل ضغط ضروري على جنوب افريقيا أثناء هذه المرحلة من المبادرة السلمية ، ونود أن نؤكد ، كما أكدنا السنة الماضية ، على الحاجة الى قيام مجلس الأمن ، باتخاذ تدابير في الوقت المناسب لفرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونعتقد أنه بالاضافة الى الاستمرار في بذل الجهود السلمية ، ربما تكون التدابير الأخرى التي يتخذها مجلس الأمن نافعة لممارسة الضغط الضروري على جنوب افريقيا بغية ضمان تعاونها مع كل الأطراف الأخرى المعنية في الاسراع بتنفيذ خطة الامم المتحدة ، وهذا ما نأمل ان يتم من الآن فصاعدا . ونعتقد أن هذا أمرا لا بد منه ، لا بسبب طبيعة الحالة الحرجة السائدة في ناميبيا فحسب ، ولكن حظوة منظمنا ، التي قد تتأثر اذا حدث أن فشلت الخطة في هذه المرحلة المتأخرة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعمنا الكامل لشعب ناميبيا في كفاحه العادل ، بقيادة سوايو ، من أجل استقلاله الوطني المبني على حكم الأغلبية الديمقراطية . ونعترف بسوايو على انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبيي . ونشني على سوايو ، كما أننا علينا من قبل ، لكفاحها الباسل والشجاع في سبيل قضية عادلة وكذلك للموقف البناء والمرن الذي اتخذته طيلة عملية التفاوض . وبالاضافة الى ذلك ، نعتقد أنه يجب اعادة التأكيد على السلامة الاقليمية لأراضي ناميبيا ، وندين ، بدون أي لبس ، ضم جنوب افريقيا غير الشرعي لخليج والفيس .

وأود ، كذلك ، أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن الأهمية الكبرى التي نوليها لنجاح الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أجل حماية وتشجيع المصالح الشرعية للشعب الناميبيا . وأود ، في هذا المقام ، أن أنه بوجه خاص ، برئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السفير لوساكا من زامبيا ، لقيادته المهمة والنشيطة ، بالاضافة الى جهوده المخلصة والمتفانية في سبيل قضية الشعب الناميبيا .

وكعضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، يطيب لنا أن نشترك بحماس في أعماله . واننا نؤيد التقرير المعروض علينا والتوصيات الواردة فيه . وفي هذا الصدد ، يطيب لنا أن نشترك في تقديم قرارات بشأن معهد ناميبيا ، وبرنامج بناء الدولة الناميبية ، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لناميبيا ، وبرنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وأخيرا ، أرى ان من دواعي السرور أيضا أن أنه بوجه خاص بمفوض الامم المتحدة لناميبيا السيد مارتي اهتيساري ، لجهوده الدؤوبة والبناءة التي بذلها في اعداد وتنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ، الذي له أهمية خاصة في تدريب الوطنيين الناميبيين الذين سيتحملون مسؤولياتهم - قريبا ، وهذا ما نأمله - في ناميبيا مستقلة . وفي هذا الشأن ، نود أن نرحب كذلك بالدعم القيم الذي وفره كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة من أجل تنفيذ هذا البرنامج بنجاح .

السيد جمال (قطر) : لقد دخل كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال

والحرية مرحلة حاسمة وحرجة . ولا يسع وفدى في هذه الفترة بالذات الا أن يعبر عن تضامن شعب وحكومة قطر الراسخ مع شعب ناميبيا المناضل ، وعن التقدير البالغ للكفاح البطولي الذي تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي والحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا . كما نعلن استنكارنا الشديد القاطع لوحشية نظام الفصل العنصرى ولا استمرار احتلال نظام بريتوريا غير الشرعي لاقليم ناميبيا .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، مهما تمادى في غطرسته وصلفه ومهما تلقى الدعم من الحكومات الاستعمارية والشركات عبر الوطنية ، لن ينجح في تحقيق مآربه الخبيثة ، فهو لن

يستطيع صد مسيرة الحرية في القارة الافريقية العملاقة . ان استقلال انغولا وموزامبيق وزمبابوى قدم دفعا وزخما جديدا للكفاح الظافر لشعب ناميبيا وقربه خطوات واسعة أخرى الى النصر النهائي وتحقيق حريته واستقلاله .

ان فشل نظام بريتوريا في اخماد جذوة نضال حركة تحرير زمبابوى قد أطار صواب هذا النظام العنصرى وجعله يلجأ الى المناورات الخبيثة من ناحية ، والاجراءات القمعية الوحشية من ناحية أخرى في محاولة لاطالة أمد احتلاله غير القانوني لناميبيا ولتأجيل استقلالها المحتوم . لقد زاد نظام جنوب افريقيا من نشاطاته العسكرية داخل اقليم ناميبيا بهدف الاستمرار في سياسة القمع الوحشية ضد شعب هذا الاقليم وتصعيد اعتداءاته على دول المجاورة . ان التصعيد العسكرى المحموم الذى لجأ اليه هذا النظام العنصرى يكشف بوضوح كما تكشف كل ممارساته العدوانية انه ليست لديه النية للتعاون في تطبيق قرار مجلس الامن ٨٣٥ (١٩٧٦) بشأن عملية الانتقال الى الاستقلال عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها . كما تدل هذه الممارسات بوضوح ان هذا النظام العنصرى غير عازم على التعاون من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا ، تلك الخطة التي وافقت عليها سوابو ودول خط المواجهة الافريقية وايدها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

بل من الواضح الآن ان نظام بريتوريا كان يببى استعداده المراوغ للدخول في المفاوضات حتى يتخذ منها ستارا لتثديد قبضته على الاقليم ولمحاولته خلق المؤسسات العميلة فيه وتمزيق وحدته الوطنية .

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة ، وبالتحديد فشل المحادثات التمهيدية في جنيف في الفترة من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، ان نظام جنوب افريقيا العنصرى مصمم على احباط خطة التسوية لناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان هذا النظام العنصرى بسبب انعدام الرغبة لديه في تنفيذ هذا القرار يتحمل المسؤولية الكاملة في فشل تلك المحادثات . وهذا الموقف من جانب نظام جنوب افريقيا يقوم على أساس اصراره على الاستمرار في فرض سلطته العسكرية غير الشرعية على اقليم ناميبيا ورغبة منه في مواصلة استغلاله الاقتصادي لشعب ناميبيا المكافح . وفي نفس الوقت ، لا يسهق وفدى الا أن يشيد بالمواقف الحكيمة التي اتخذتها منظمة سوابو أثناء المحادثات والتي عكست قوة ايمانها بعدالة قضيتها ، كما أثبتت أنها على مستوى الثقة التي أولاها اياها الشعب الناميبى .

لقد بات أكيدا ، بعد تجرية الحادثات التمهيديّة في جنيف ، ان الوقت قد حان لتنفيذ مطالب الأغلبيّة الساحقة للدول الأعضاء من أجل فرض العزلة الكاملة على نظام الفصل العنصري في بريتوريا . ويتطلب من مجلس الأمن فرض جزاءات الزامية على هذا النظام طبقا للفصل السابع من الميثاق .

ان المجتمع الدولي ، ممثلا في الجمعية العامة ، يتحمل مسؤولية خاصة تجاه هذا الاقليم . فالجمعية العامة أنهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا عام ١٩٦٦ ، وتحملت المسؤولية المباشرة لادارته وأنشأت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لادارة الاقليم الى أن ينال استقلاله .

لذلك ، فان التحدي الذي تعلنه جنوب افريقيا اليوم ضد شعب ناميبيا انما هو تحدي للمجتمع الدولي ولارادته . وهو تحد لسطة الامم المتحدة ولفتوى محكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ بشأن ناميبيا .

ويتخذ هذا التحدي طابعا خطيرا جدا بعد أن ثبت للعالم ان نظام بريتوريا العنصري يسعى لتطوير وحيازة الاسلحة النووية في محاولة منه للابقاء على احتلاله غير الشرعي وسياساته العنصرية العدوانية عن طريق الارهاب والابتزاز . كما ان هذا الاتجاه العدواني يتخذ طابعا أخطر ، بعد أن ثبت ان نظام بريتوريا يتعاون مع نظام عنصري آخر في محاولة امتلاك السلاح النووي وهو النظام الصهيوني في فلسطين المحتلة الذي يشارك جنوب افريقيا في أهدافها التوسعية العدوانية وفي طبيعتها العنصرية .

ان وفدي ليعرب عن القلق والاستياء ازاء ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/35/23 ، الجزء الثالث ، بشأن استمرار أنشطة المصالح الأجنبية في اقليم ناميبيا ، ان الحكومات والشركات عبر الوطنية التي تشارك نظام بريتوريا في استنزاف الطاقات الاقتصادية والبشرية للاقليم انما تشارك في جرائمه اللاتسانية وتساعد على انتهاك مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وهي بذلك تعوق استقلال شعب ناميبيا وتحول دون تحقيق امانه الوطنية المشروعة . ان وفدي يعلن عن تأييده لقرارات اللجنة الخاصة بهذا الشأن ويحث جميع الجهات المعنية بالتقيد بأحكام قراري الجمعية العامة (٢٦٢١ د - ٢٠) لعام ١٩٧٠ و ٤١/٣٤ لعام ١٩٧٩ ، وتنفيذ مرسوم الامم المتحدة رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

أن وفدى يشيد بالجهود الكبيرة التي يقوم بها صاحب السعادة السيد بول لوساكا رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهو ان يؤكد تقديره للمجلس فانه يؤكد من جديد تأييده لاعلان وبرنامج عمل الجزائر بشأن ناميبيا الذي اعتمده المجلس في ١ حزيران /يونيه ١٩٨٠ . كما يشيد بنص الاعلان الذي أقره المؤتمر الدولي للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا والمعقود في باريس في الفترة من ١١ الى ١٣ ايلول /سبتمبر ١٩٨٠ .

وازاء هذا الموقف المتعنث بشأن استقلال ناميبيا الذي يصر عليه نظام بريتوريا العنصرى مستخفا بحقوق شعب ناميبيا الوطنية المشروعة وارادة المجتمع الدولي الذي يؤيد هذه الحقوق فان دولة قطر تعلن عن استنكارها لأساليب القمع والارهاب التي تنتهجها جنوب افريقيا في ناميبيا وتطالب المجتمع الدولي بتضييق الخناق على نظام بريتوريا حتى ينهي وجوده غير المشروع في الاقليم تطبيقا لقرارات الامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية استقلاله ونقل السلطة فيه الى ممثله الوحيد (سوابو) . كما تؤمن دولة قطر ، ازاء استخفاف جنوب افريقيا بجميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى اليوم ، ان هذا النظام لن يردعه الا اجراء واحد وهو ان يقرر مجلس الامن فرض عقوبات اقتصادية عليه ، خاصة وأن جميع تقارير مجلس الامم المتحدة لناميبيا تشهد بما لا يدع مجالا للشك بأن الشركات عبر الوطنية هي في الحقيقة الدعامة الأساسية الخفية لاحتلال ناميبيا ، كما أن نشاطات هذه الشركات التي يمكن أن تلخص في كلمة الاستنزاف أو النهب ، تكشف القناع عن المناورات السياسية والسياسات المزدوجة الخادعة من جانب الدول التي لها مصالح اقتصادية مشتركة في هذا الاقليم ، والتي قد حالت حتى اليوم دون اتخاذ مثل هذا الاجراء الرادع من مجلس الامن .

وفي مواجهة التصعيد القاسي للأعمال الوحشية والممارسات غير الانسانية التي تقوم بها الادارة الاستعمارية المنصرية غير الشرعية في جنوب افريقيا بحق الوطنيين النامبيين ، فان وفدى يحث المجتمع الدولي أن يضاعف دعمه المعنوي والمادى لشعب ناميبيا المكافح لمواصلة نضاله المشروع بقيادة سوابو ، حتى ينال حريته واستقلاله . كما يحث وفدى على التأكيد مجددا على سلطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ووجوب تقديم كل الدعم والتعاون اللازمين لكي يضطلع بمهامه الى أن ينال شعب ناميبيا استقلاله محققا انتصاره على الاستعمار والظلم .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٩